

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

ARAB BANK FOR ECONOMIC DEVELOPMENT IN AFRICA

BANQUE ARAB POUR LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE EN AFRIQUE



دراسة حول
سبل تشجيع الإستثمار العربي
في إفريقيا

دراسة حول

سبل تشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا*

الفهرس

رقم الصفحة

المقدمة

ملخص الدراسة

1	<u>الفصل الأول : التعاون العربي الإفريقي</u>
1-1	تمهيد
2-1	الآليات الرسمية للتعاون الجماعي العربي الإفريقي
3-1	التعاون الثنائي العربي الإفريقي والتجارب الاستثمارية العربية في إفريقيا
4-1	الإطار الحالي للمساعدات المالية العربية للأقطار النامية وإفريقيا
5-1	نشاط المصرف العربي في أفريقيا
12	<u>الفصل الثاني : الوضع الاقتصادي في أفريقيا</u>
1-2	التطور الاقتصادي في إفريقيا
2-2	التكتلات الاقتصادية الإفريقية
3-2	النمو الاقتصادي في البلدان الإفريقية
4-2	المدىونية
5-2	السكان والعمالة
6-2	آفاق الاقتصاد في إفريقيا
7-2	إفريقيا والأزمة المالية
19	<u>الفصل الثالث : فرص الاستثمار في الدول الإفريقية</u>
1-3	بيئة الاستثمار
2-3	مبررات الاستثمارات العربية في إفريقيا
3-3	مجالات الاستثمار في إفريقيا

* يقصد بـ " أفريقيا " و " الدول الإفريقية " والبلدان الإفريقية " عند استخدامها في هذه الدراسة الدول الإفريقية غير العربية.

رقم الصفحة

32	<u>الفصل الرابع: بعض الاستثمارات العربية في أفريقيا</u>
32	1-4 استثمارات بعض الشركات العربية في أفريقيا
36	2-4 أهم معوقات الاستثمارات العربية في أفريقيا
37	3-4 رأي القطاع الخاص العربي في ما يمكن أن تقدمه مؤسسات التمويل الإنمائي العربية
39	<u>الفصل الخامس : آليات الاستثمار العربي في أفريقيا</u>
39	1-5 إستراتيجية بعض الدول المنافسة: التجربة الصينية
40	2-5 الشروط الضرورية لشراكة عربية أفريقية ناجحة
44	<u>الخلاصة</u>
46	<u>قائمة الملاحق</u>

المقدمة

هناك روابط عديدة تجمع بين الدول العربية والإفريقية، وهي روابط جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية. وتبرز أهمية القارة الإفريقية عربياً باعتبارها تضم نحو ثلثي الشعب العربي ويشكلان جزءاً أساسياً من الوطن العربي الممتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي عبر الصحراء وشريط ساحل البحر الأبيض المتوسط. إن التقارب العربي الإفريقي كان قائماً منذ عصور قديمة في التاريخ بين شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي من جهة والقرن الإفريقي وبلدان شرق أفريقيا من جهة أخرى. ونفس العلاقات كانت موجودة بين دول شمال أفريقيا ودول الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا.

ومما يعزز الروابط بين الدول العربية والإفريقية النضال المشترك من أجل مواجهة أعباء التنمية والتحرك نحو تحقيق نظام تكامل إقليمي واقتصادي عادل. إن التعاون العربي الإفريقي في المجال الاقتصادي يعتمد على تفاعل الطرفين والنهوض به في مختلف المجالات كالتجارة والاستثمار والمشروعات المشتركة. ولقد ازداد التعاون بين الدول العربية والإفريقية في مطلع السبعينات من القرن الماضي بعد أن تزايد عدد المؤسسات العربية المعنية بتقديم العون الإنمائي للدول الإفريقية. ولقد أقرت القمة العربية الإفريقية الأولى المنعقدة في القاهرة في عام 1977 أهمية التعاون العربي الإفريقي في المجال الاقتصادي والمالي من خلال تقديم مساعدات فنية ومالية للدول الإفريقية ودعم المؤسسات المالية الوطنية ومتعددة الأطراف التي تعمل في ميدان التنمية في البلدان الإفريقية وتشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في الدول الإفريقية في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة.

ومن منطلق أن توثيق التعاون الاقتصادي بين العرب والأفارقة ليس مسئولية حكومات الدول العربية والدول الإفريقية فقط، وإنما يجب أن يشمل أيضاً المستثمر الخاص العربي والأفريقي، وجه مجلس محافظي المصرف العربي بإعداد هذه الدراسة حول سبل تشجيع الاستثمارات العربية في إفريقيا. وتأتي الدراسة في وقت هام حيث أن أزمة الأسواق المالية العالمية من شأنها أن تجعل المستثمرين أكثر تركيزاً على الاستثمارات المباشرة عوضاً عن المحافظ الاستثمارية، مما سيعطي فرصاً إضافية لجذب الاستثمارات الخاصة العربية للدول الإفريقية، ويتطلب ذلك وضع إستراتيجية تُبنى على رؤية واضحة المعالم للتعاون العربي الإفريقي، يشارك فيها كل من القطاع العام والقطاع الخاص العربيين.

(أ) ملخص الدراسة

(1) تربط العالم العربي والعالم الإفريقي أوامر قوية ومتينة تستمد جذورها وأصولها من التاريخ القديم، إذ يمتد هذا التعاون إلى أبعد وأعمق من مظاهر الجوار الجغرافي، حيث يشمل الروابط الثقافية والروحية والتجارية التي نسجتها قرون طويلة من الحركة الاجتماعية والمعاملات الحضرية بين الشعوب العربية والإفريقية، وذلك بحكم الجوار الذي يمتد على آلاف الكيلومترات، وباعتبار أن ثلثي سكان العالم العربي هم أفارقة.

(2) إن التعاون العربي والإفريقي له جوانب عدة، منها ما هو ثنائي فيما بين دول المجموعتين، ومنها ما هو في شكل تعاون إنمائي يتم من خلال مؤسسات التمويل الإنمائي العربية.

(3) أنشأت الدول العربية، في إطار مبادراتها لمساعدة البلدان النامية، بشكل فردي أو جماعي، عدداً من الصناديق الوطنية ومؤسسات التمويل الإنمائي متعددة الأطراف لصالح البلدان النامية بما فيها الدول العربية والأفريقية. وتقدم هذه المؤسسات للبلدان النامية ومنها الإفريقية، تمويلات بشروط ميسرة ومشجعة ومنحاً لا تسترد من هبات أو معونات فنية. وقد كانت لتدخلات هذه المؤسسات آثار جد إيجابية على التنمية الاقتصادية في العديد من هذه البلدان وخاصة منها العربية والإفريقية.

(4) أدى تحسن مناخ الاستثمار في السنين الأخيرة في العديد من دول إفريقيا إلى تدافع كبار المستثمرين في العالم نحو السوق الإفريقية الواعدة والخصبة. فهناك تنافس ملحوظ بين مختلف المستثمرين: على مستوى الدول الصاعدة (الصين، الهند... إلخ)، والدول التقليدية (أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان). ومن واقع هذا التنافس تتأكد ضرورة لوضع إستراتيجية عربية للاستثمار في أفريقيا حتى يتم اقتناص الفرصة السانحة للدول العربية للاستثمار في إفريقيا، ويمكن أن تركز هذه الإستراتيجية على المحاور الثلاثة التالية:

أولاً : الاستثمارات التكاملية بين الدول العربية والدول الإفريقية: في قطاعات الإنتاج الزراعي بما فيها توفير الموارد المائية الضرورية والبنية التحتية المصاحبة لهذا الإنتاج، على أن تساعد هذه الاستثمارات على المشاركة في ضمان الأمن الغذائي العربي والإفريقي إلى جانب الاستثمارات العربية المماثلة في الدول العربية.

(ب)

ثانياً : الاستثمارات الإنتاجية الأخرى: في قطاعات البترول، والمعادن، والسياحة التي تسمح بوضع التجربة العربية في خدمة التنمية الأفريقية وتفتح مجالاً لتوظيف الفائض المالي العربي في قطاعات ذات ربحية عالية.

ثالثاً : الاستثمارات الداعمة في إطار شراكة نافعة للطرفين "أربح وتربح" (Win - Win) : في المنشآت الأساسية (بنى تحتية)، ووسائل الاتصال والنقل، والكهرباء، والتعليم، والصحة. وتسمح هذه الاستثمارات بمساعدة الدول الأفريقية على بناء القواعد الضرورية لجلب الاستثمار وتحقيق عائد مالي مناسب.

(5) يعتبر الإنتاج الزراعي مجالاً خصباً للاستثمارات العربية، وذلك بفضل التكامل الاستراتيجي بين العالم العربي وإفريقيا؛ حيث تستطيع الدول الإفريقية بفضل الاستثمارات العربية، استغلال المزيد من المياه والأراضي الصالحة للزراعة غير المستعملة حالياً الأمر الذي يمكن الجانبين من رفع الإنتاج الزراعي لضمان الأمن الغذائي بالمنطقتين والتصدير لدول أخرى.

(6) وفيما يتعلق بالاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الأخرى والتي تسمح بتوظيف الخبرة العربية وتحقيق مردود أفضل للفائض المالي العربي، فإنها توفر إطاراً تكاملياً بين الشريكين العربي والأفريقي وتحقق أكبر قيمة مضافة في مجال البتروكيماويات مثلاً، بما في ذلك تزويد قطاعي المياه والزراعة بالمدخلات الضرورية. كما يوفر قطاع المعادن مجالاً واعداً للتعاون نظراً لحاجيات النمو العالمي المتزايدة ولوجود مخزون هام لهذه المواد في العديد من الدول الأفريقية. كما يمثل القطاع السياحي مجالاً للاستثمار المشترك بهدف تقديم خدمات سياحية ذات مستوى عال.

(7) يمثل قطاع البنية الأساسية رهاناً كبيراً للتنمية على صعيد النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر من خلال توفير الخدمات الأساسية الضرورية للاستثمار. كما يعتبر مجالاً خصباً لشراكة القطاعين، العام المحلي والخاص الوافد، ويشكل أسلوباً جيداً في مجال تنفيذ الاستثمار في المنشآت الأساسية، فهو يلبي طلبين متكاملين: تحقيق فاعلية ومهنية عاليتين من جهة، وجلب الاستثمارات الخاصة من جهة أخرى. كما يجب أن تقوم هذه الشراكة على المدى الطويل على تكامل الأدوار بين القطاعين، والتقاسم العادل للمخاطر وللمنافع، وتتوفر فيها الثقة المتبادلة بين الشركاء.

(ج)

(8) إلى جانب اختيار قطاعات محددة للاستثمار العربي في أفريقيا، لا بد من العمل على توفير أفضل الظروف لاستقطاب الاستثمار العربي ولمساعدة المستثمر الخاص العربي على مواجهة مخاطر كل نوع من الاستثمار على حدة. ويتعين أن تدرس سبل الشراكة بين القطاع العام في الدول العربية (وخاصة من خلال مؤسسات التمويل الإنمائي الحالية) والقطاع الخاص لبناء شراكة بينهما وبالذات في مجال الاستثمار الخاص بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي. وفي هذا الإطار يكون من المناسب:

(1-8) معالجة قضية توفير المعلومات الضرورية للمستثمر العربي في أفريقيا بما يسمح للأخير بالتعرف على البيئة الاستثمارية في تلك الدول الأفريقية والقيام بالدراسات الضرورية اللازمة للاستثمار. وفي هذا الإطار يمكن للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بالتنسيق مع مؤسسات التمويل الإنمائي العربية الأخرى القيام بدور رائد في هذا المجال.

(2-8) فيما يخص الاستثمارات الزراعية والهادفة إلى ضمان الأمن الغذائي، يكون من المناسب أن تقوم الدول العربية في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي العربي بتحديد المجال المخصص للاستثمار في أفريقيا، وأن توضع ضوابط وحوافز بالتعاون مع الدول الأفريقية لاستقبال هذا الاستثمار، كما يمكن لمؤسسات التمويل الإنمائي العربية المشاركة في هذه الاستثمارات من خلال المساهمة في تمويل البنية الأساسية الضرورية لإنجاح هذه الاستثمارات.

(3-8) لا شك أن موضوع تغطية المخاطر الناجمة عن الاستثمار يتطلب وضع الآليات المناسبة لهذا الغرض. وتوجد حالياً شركات تأمين عديدة من الدول العربية التي يمكن لها القيام بهذا الدور كما توجد مؤسسات تأمين متعددة الأطراف (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) ويمكن لها أن تلعب دوراً كبيراً ومحفزاً للاستثمار العربي الخاص في أفريقيا.

(د)

(4-8) يتوفر التمويل الضروري لهذه الاستثمارات الخاصة لدى القطاع المصرفي العربي ولدى بعض الصناديق العربية (الصندوق العربي / الأوفيد / البنك الإسلامي على وجه الخصوص) ، كما يمكن أن يحصل القطاع الخاص على موارد إضافية من خلال صناديق متخصصة إذا رؤي أن ذلك مناسباً.

(5-8) يجب وضع آليات للتنسيق والتعاون بين المستثمرين العرب لتمكينهم من منافسة المستثمرين الآخرين في هذه الأسواق الواعدة مع العلم أن المستثمرين غير العرب يأتون تحت مظلة دول وحكومات تساعدهم على التواجد في الدول الناشئة بصفة عامة وفي الدول الأفريقية بصفة خاصة. ولعل أفضل إطار لهذا التنسيق هو اتحادات الغرف التجارية واللجان والمؤسسات التابعة لها.

(9) سمحت الدراسة بإبراز تنوع فرص الاستثمارات العربية في إفريقيا، وذلك لإمكانيات التكامل بين اقتصادات الدول العربية واقتصادات عدة دول في إفريقيا. ويوجد ترحيب أفريقي واضح على المستوى الرسمي بالاستثمار العربي.

(10) توجد تجارب استثمارية عربية مشجعة في إفريقيا، لكن وضع إستراتيجية عربية للاستثمار في إفريقيا يساعد على إعطاء دفع أكبر لتدفق الاستثمارات العربية في هذه المنطقة. كما أن إحياء التعاون العربي الإفريقي، في إطار الاستثمار المنتج والبنية الأساسية يتطلب تعاوناً متزناً من أجل تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للفائدة المشتركة.

الفصل الأول التعاون العربي الإفريقي

1-1/ تمهيد

إن الروابط القائمة بين العالم العربي والعالم الإفريقي روابط قوية ومتينة تستمد جذورها وأصولها من التاريخ القديم، إذ يمتد هذا التعاون إلى أبعد وأعمق من مظاهر الجوار الجغرافي، حيث يشمل الروابط الثقافية والروحية والتجارية التي نسجتها قرون طويلة من الحركة الاجتماعية والمعاملات الحضرية بين الشعوب العربية والإفريقية، وذلك بحكم الجوار الذي يمتد على آلاف الكيلومترات، وباعتبار أن ثلثي سكان العالم العربي هم أفارقة.

للتعاون العربي الإفريقي جوانب عدة، منها ما هو ثنائي فيما بين دول المجموعتين، وهو قديم، وبدأ مباشرة بعد استقلال الدول الأفريقية، ومنه ما هو في شكل تعاون إنمائي يتم من خلال مؤسسات التمويل الإنمائي العربية.

1-2/ الآليات الرسمية للتعاون الجماعي العربي الإفريقي

تعود الانطلاقة الرسمية الحديثة للتعاون الجماعي بين المجموعتين إلى انعقاد أول قمة عربية - إفريقية في القاهرة في مارس عام 1977 حيث تم الاتفاق على آليات عديدة من قنوات التعاون، لم يكتب لمعظمها النجاح لأسباب عديدة. ويمكن تلخيص هذه الآليات فيما يلي :

- (1) الاتفاق على انعقاد قمة عربية - إفريقية على مستوى رؤساء الدول بصفة دورية كل ثلاث سنوات،
- (2) تكوين المجلس الوزاري العربي الإفريقي على مستوى وزراء الخارجية، ويشرف على عمل اللجنة الدائمة للتعاون العربي/الإفريقي ويجتمع دوريا كل 18 شهراً،
- (3) إنشاء لجنة دائمة للتعاون العربي - الإفريقي تعنى بمتابعة وتفعيل التعاون بين المجموعتين في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والثقافية والعلمية والاجتماعية، وتجتمع هذه اللجنة كل ستة شهور،

(4

هيئات أخرى كلجنة التنسيق ومجموعات العمل واللجان المختصة ومحكمة عربية إفريقية.

وبالرغم من وضع هذه الآليات، إلا أن حصيلة التعاون الفعلي في إطار هذه الآليات على أرض الواقع ظلت محدودة.

فإذا ما تم استثناء بعض الاجتماعات الوزارية القطاعية المحدودة وبعض الاجتماعات الوزارية المشتركة، فإن الآليات التي ظلت تعمل على أرض الواقع في مجال التعاون العربي الإفريقي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وهذا هو الذراع المالي الجماعي المباشر المتفرغ لهذا التعاون، وقد ظل منذ إنشائه في عام 1973 يزاوّل أنشطته الإنمائية في الدول الإفريقية والبالغ عددها 43 دولة. وقد بلغ ما قدمه المصرف العربي حتى نهاية عام 2008 ما يفوق ثلاثة بلايين دولار أمريكي،

- بلغ إجمالي مساهمة مؤسسات التمويل الإنمائي العربية (المصرف العربي - الصندوق الكويتي - الصندوق السعودي - صندوق أبو ظبي - البنك الإسلامي - صندوق الأوبك) للدول الإفريقية (43 دولة) حتى نهاية عام 2007 ما يزيد عن 12.6 مليار دولار لتمويل 1799 مشروع في قطاعات: النقل والاتصالات (5037 مليون دولار) والطاقة (1555 مليون دولار) وإمدادات المياه والصرف الصحي (1078 مليون دولار) والزراعة وتربية الماشية (2017 مليون دولار) والصناعة والتعدين (586 مليون دولار) وقطاعات أخرى (2368 مليون دولار)،

- الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية والذي تنحصر أنشطته في تقديم برامج العون الفني للدول الإفريقية، وقد ظلت أنشطة هذا الصندوق محدودة جداً،

- المعهد الثقافي العربي الإفريقي الذي تم إنشاؤه حديثاً (2002) ويوجد مقره في "بامكو" عاصمة جمهورية مالي، إلا أن أنشطته ما زالت محدودة نسبة لضعف إمكانياته المالية،

- المعرض التجاري العربي الإفريقي الذي تم الاتفاق على تنظيمه دورياً كل سنتين. وقد تم تنظيم 6 دورات حتى الآن، ولم يحقق نتائج كبيرة مقارنة بما كان معلقاً عليه من آمال،

- أسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة، ولم يتم تنظيم سوى دورتين من هذه الفعالية،
- اللجنة المشتركة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي : بدأت هذه اللجنة تجتمع بصورة منتظمة خلال السنوات الأخيرة وتعنى بالتنسيق بين أنشطة المنظمين،
- المنتدى العربي الإفريقي للتنمية : تم الاتفاق مؤخراً على تنظيم هذا المنتدى بين الجامعة العربية والإتحاد الإفريقي، ومن المؤمل أن يعقد كل عامين.

أما التعاون بين الدول العربية والإفريقية على المستوى الثنائي، فإنه متنوع ومتشعب إلا أنه من الصعب الحصول على بيانات إحصائية دقيقة عنه. وينظم عادةً هذا التعاون في إطار لجان حكومية، وبدأ مؤخراً اهتمام القطاع الخاص العربي بالاستثمار في أفريقيا. كما تقوم مؤسسات التمويل الإنمائي العربية بدور بارز في تمويل التنمية في إفريقيا إما بصفة منفردة أو مشتركة. وتشمل هذه التمويلات مختلف القطاعات الإنمائية في مجالات البنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية والطاقة والصحة والتعليم. وساهمت بعض شركات المقاولات العربية في تنفيذ العديد من هذه المشاريع في مختلف الدول الإفريقية المستفيدة من التمويل العربي خاصة في مجال مشاريع الطرق والمطارات والمياه واستصلاح الأراضي. كما ساهم العديد من المكاتب الاستشارية العربية في إعداد دراسات الجدوى والتصاميم لتلك المشاريع بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذها.

1/3- التعاون الثنائي العربي الإفريقي والتجارب الاستثمارية العربية في إفريقيا

أصبحت إفريقيا وجهة استثمارية جديدة يتزاحم حولها المستثمرون من أوروبا وأمريكا واليابان والصين والهند ودول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كما ازداد اهتمام المستثمرين العرب من القطاعين العام والخاص بهذه القارة مؤخراً، ويذكر على سبيل المثال لا الحصر، العديد من شركات الاتصالات للهاتف النقال والتي بدأت تنتشر في إفريقيا (زين العربية - فودافون - سواتيل - اتصالات إلخ...). كما شهد قطاع الخدمات دخولا ما زال خجولا في إفريقيا تجلى في استثمارات عربية في إفريقيا في مجال شركات الطيران (المغرب/السنغال) والموانئ (دبي/داكار) والبنوك (البنك العربي للاستثمار في الجماهيرية والذي تم فتح فروع عديدة له في بعض الدول الإفريقية) وبنك س.ص (تملك الجماهيرية أوفر رأسماله) والذي لديه فروع في العديد من دول الساحل مثل بوركينا فاسو - النيجر - مالي -

تشاد. كما يشهد قطاع السياحة اهتماماً متزايداً في الدول الإفريقية من طرف المستثمرين العرب يتمثل في إقامة المنتجعات والفنادق السياحية (جامبيا - مالي - توجو - موزمبيق - جزر الرأس الأخضر - بوركينافاسو - سيشيل - موريشس إلخ...). ويضاف إلى ذلك أنشطة المستثمرين التقليديين الذين يمارسون أعمالهم منذ فترات طويلة في إفريقيا خاصة المستثمرين اللبنانيين والمصريين والمغاربة والموريتانيين واليمنيين المنتشرين في معظم الدول الإفريقية حيث يمارسون أنشطة استثمارية متنوعة في قطاعات الصناعة والتعدين والتجارة والخدمات. ويشمل الفصل الرابع من هذه الدراسة نبذة عن تجارب بعض المستثمرين العرب في أفريقيا.

كما تجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية تزخر بمؤسسات تمويلية وإنمائية فعالة مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي تم إنشاؤه عام 1961، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (عام 1967)، وصندوق أبو ظبي للتنمية (عام 1971)، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (عام 1973)، والصندوق السعودي للتنمية (عام 1974)، والبنك الإسلامي للتنمية (عام 1975)، وصندوق النقد العربي (عام 1976)، وصندوق الأوبك (عام 1976). كما توجد مؤسسات أخرى مساندة لأنشطة الاستثمار كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وقدمت هذه الصناديق كما ذكر آنفاً 12.6 مليار دولار لتمويل 1799 مشروع في دول أفريقية.

كما تضم المنطقة العربية العديد من صناديق الاستثمار الخاصة والبنوك التجارية ذات المستوى العالمي والقادرة على توفير وإدارة الموارد. وتلعب هذه المؤسسات دوراً متزايداً في الاستثمار في إفريقيا، ومن أجل تعظيم وتفعيل هذا الدور، ينبغي، في المقام الأول، تحديد إستراتيجية جديدة للاستثمارات العربية في إفريقيا. ومن الضروري أن تعتمد هذه الإستراتيجية الجديدة على مرتكزات تأخذ بعين الاعتبار الدوافع والشروط المحيطة بهذه الاستثمارات بما يكفل ضمان سلامتها ومردوديتها.

1/4- الإطار الحالي للمساعدات المالية العربية للأقطار النامية وإفريقيا :

وكما سبقت الإشارة إليه، فقد أنشأت الدول العربية، في إطار مبادرتها لمساعدة البلدان النامية، بشكل فردي أو جماعي، عدداً من الصناديق ومؤسسات التنمية والتمويل متعددة الأطراف لصالح البلدان النامية. وتقدم هذه المؤسسات للبلدان النامية، تمويلات بشروط ميسرة ومشجعة ومنحاً لا تسترد من

هبات تستعمل للعون الفني والبناء المؤسسي. وقد كانت لتدخلات هذه المؤسسات آثار جد إيجابية على التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان العربية والإفريقية؛ كما امتدت نشاطات بعض هذه المؤسسات لتشمل دولا آسيوية ومن أمريكا اللاتينية وأوروبا.

وتهدف هذه المؤسسات إلى تحقيق ما يلي:

(1) المساهمة في تحسين معدل النمو الاقتصادي المستدام وإلى محاربة الفقر في الدول الأعضاء

وفي الدول النامية المؤهلة في إفريقيا، و أمريكا اللاتينية، والكاريببي، وآسيا، والشرق الأوسط؛

(2) تطوير التعاون بين الدول العربية والدول النامية وتقوية وتعزيز التعاون " جنوب - جنوب".

وبذلك، تساهم الصناديق ومؤسسات التمويل الإنمائي العربية بشكل ملموس في تمويل الاستثمارات

العامّة والخاصة، وفي إنشاء البنى التحتية الاقتصادية في مختلف القطاعات خاصة النقل، والطاقة،

والكهرباء والاتصالات، والزراعة والتنمية الريفية، والمياه والصرف الصحي. كما تستجيب هذه

المؤسسات كذلك لطلبات المساعدة الفنية والعون الطارئ الوارد من البلدان المتلقية لعونها.

وتتقسم صناديق ومؤسسات التمويل الإنمائي العربية إلى ثلاث فئات أساسية :

(أ) صناديق التنمية الثنائية: ويندرج تحت هذه الفئة (1) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

العربية؛ (2) الصندوق السعودي للتنمية؛ و (3) صندوق أبو ظبي للتنمية؛

(ب) مؤسسات متعددة الأطراف ذات الوجهة الإقليمية، وتضم (1): الصندوق العربي للإنماء

الاقتصادي والاجتماعي، و(2) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا؛ و(3) المؤسسة

العربية لضمان الاستثمار، و(4) صندوق النقد العربي، و(5) الهيئة العربية للاستثمار الزراعي.

(ج) مؤسسات التنمية متعددة الأطراف ذات الوجهة العالمية : وتضم (1) البنك الإسلامي للتنمية،

و (2) وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

لقد كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أول صندوق عربي للمساعدات التنموية يتم إنشاؤه

في عام 1961، وتلا ذلك، في عام 1967، إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الذي أسسته البلدان الأعضاء في الجامعة العربية. وتم إنشاء الصناديق العربية الأخرى للتنمية خلال الفترة من 1971 إلى 1976، متزامنة مع وفرة مالية لدى معظم البلدان العربية المصدرة للنفط. وفي ظل تزايد وتشعب تدخلات مؤسسات التمويل العربية المتخصصة في تمويل التنمية، برزت الحاجة، منذ سنة 1974 إلى تنسيق نشاطات هذه المؤسسات، لضمان فاعلية أكبر وتأمين المزيد من النجاعة لعمليات تمويل التنمية، مما قاد رؤساء ومدراء هذه المؤسسات إلى إنشاء مجموعة تنسيق * للنشاطات على مستوى العمليات للمؤسسات السبع المعنية.

تمثل هذه المؤسسات مصدراً أساسياً للتمويل بشروط ميسرة، لعدد كبير من البلدان العربية والبلدان النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبلدان الكاريبي، ودول الشرق الأوسط. وقد أسهمت هذه المؤسسات منذ تأسيسها وحتى نهاية عام 2007 في تمويل نحو 5500 مشروع استثماري في 135 دولة، بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 80 مليار دولار أمريكي. ويبين الجدول (1) أدناه التوزيع القطاعي لالتزامات مؤسسات التمويل الإنمائي العربية.

جدول (1) : التوزيع القطاعي لالتزامات مؤسسات التمويل الإنمائي العربية حتى نهاية ديسمبر 2007

القطاع	المبلغ (مليار دولار أمريكي)	نسبة المساهمة
النقل والاتصالات	19.567	24%
الطاقة	21.351	27%
الزراعة	10.513	13%
الصناعة والتعدين	10.343	13%
الماء والصرف الصحي	6.476	8%
قطاعات أخرى	11.747	15%
المجموع	79.997	100%

ويتضح بصفة عامة من تحليل هذه البيانات بأن الأولوية أعطيت لقطاع البنية الأساسية بما فيه الطاقة، التي تمثل حوالي 59% من إجمالي محفظة الالتزامات؛ تأتي بعدها القطاعات الإنتاجية التي تمثل حوالي 26%؛ بينما تمثل القطاعات الأخرى 15%.

* يتولى الصندوق العربي أمانة التنسيق بين المؤسسات العربية والإقليمية للتنمية والتي تضم المؤسسات التالية : الصندوق الكويتي، الصندوق العربي، وصندوق أبو ظبي، والمصرف العربي، والصندوق السعودي، والبنك الإسلامي وصندوق الأوبك، وصندوق النقد العربي والأحفند.

وعلى المستوى الإقليمي، تم تصنيف توزيع الالتزامات في الجدول (2) أدناه. ويلاحظ من تحليله أن نصيب البلدان العربية يمثل 59% من إجمالي التزامات مشاريع الاستثمار بينما يمثل نصيب المنطقة الإفريقية غير العربية حوالي 16% من الإجمالي.

جدول (2) : التوزيع الجغرافي للالتزامات الكلية في نهاية عام 2007

الإقليم	المبلغ (مليار دولار أمريكي)	%
البلدان العربية	47.387	59%
البلدان الإفريقية غير العربية	12.641	16%
البلدان الآسيوية	18.164	23%
بلدان أمريكا اللاتينية	1.235	1%
بلدان أخرى	0.570	1%
الإجمالي	79.997	100%

تتمتع مؤسسات التمويل الإنمائي العربية بدعم كامل غير منقوص من البلدان المساهمة التي لم تتوقف عن دعم مركزها المالي عبر إعادة تكوين منظمة لمواردها والزيادات المتتالية لرؤوس أموالها. لقد تجاوز إجمالي مبلغ رؤوس أموال هذه المؤسسات السبع 32000 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2007 م. ويتيح هذا المستوى المقدر من الرسطة وجودة محافظ عملياتها الإقراضية، منح قروض بشروط ميسرة وتنافسية تتميز بالخصائص التالية :

(1) نسب فائدة منخفضة

(2) نسبة معدل عنصر المنحة مرتفعة

(3) فترات سداد إقراضية طويلة

أخيراً، وللإجابة لطلبات التمويل المتنوعة، وفقاً لمتطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الدول المستفيدة، فإن مؤسسات التمويل الإنمائي العربية قد وسعت أدوات تدخلها بهدف استجابة أفضل لحاجات وتوقعات الدول المستفيدة، حيث أنشأت العديد من هذه المؤسسات :

1. نافذة تستهدف تمويل الاستثمارات التي تأتي بمبادرة من القطاع الخاص، الأمر الذي يطور إمكانية هذه المؤسسات لتتلاءم مع البيئة العالمية ويُمكّنها من الاستمرار في دعم أكبر عدد ممكن من البلدان .

2. تسهيلات تمويل التجارة الخارجية التي تستهدف منح قروض مباشرة أو قروض ائتمانية للمصارف المحلية وضمادات خاصة بالمشاركة في المخاطر.

1-5/ نشاط المصرف العربي في أفريقيا

يهدف إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا إلى تحقيق هدف رئيسي وهو دعم التعاون العربي الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الأفريقية ودول العالم العربي، وتجسيد تضامن عربي أفريقي قائم على أسس من المساواة والصدقة. وتحقيقاً لهذه الغاية عُهد إلى المصرف بالمهام التالية:

1- الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية.

2- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الاقتصادية الأفريقية.

3- الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا.

يعتبر المصرف رمزاً للتضامن العربي الأفريقي في صيغة عملية فعالة تجسد عمق علاقات الدول العربية بالدول الأفريقية.

وإذا كان توثيق الروابط والتعاون بين الجانبين في السابق ضرورياً لتحقيق مصالحهما المشتركة، فإنه أصبح أمراً حتمياً لمواجهة المتغيرات التي يسجلها عالم اليوم، ولإتاحة آفاق أكثر رحابة للتقدم والنماء والاستقرار لشعوب المنطقتين العربية والأفريقية.

يصب النشاط التمويلي للمصرف في ثلاثة أوجه رئيسية هي تمويل المشروعات التنموية وعمليات العون الفني بالإضافة إلى تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية المستفيدة من عونه.

وقد باشر المصرف عملياته الإنمائية في عام 1975 واندرج نشاطه التمويلي في أغلب الأحيان في خطط خمسية تراعي الحفاظ على مركز مالي سليم وترتبط بين الموارد المتاحة واستخداماتها وبين أولويات الدول الأفريقية المستفيدة. وقد تدرجت مخصصات المصرف بصفة مضطردة فارتفعت من

375 مليون دولار في خطته الثانية (1990 - 1994) إلى 500 مليون دولار في خطته الثالثة (1995 - 1999) ثم إلى 675 مليون دولار في خطته الرابعة (2000 - 2004) وأخيراً بلغت مخصصات خطته الحالية الخامسة (2005 - 2009) 900 مليون دولار.

بلغ إجمالي ما خصصه المصرف للعمليات التي تمت الموافقة عليها خلال الفترة (1975 - 2008) نحو 3544.13 مليون دولار، خصص لتمويل 450 مشروعاً إنمائياً لفائدة 42 دولة و 438 عملية عون فني استفادت منها 43 دولة هي مجموع الدول الأفريقية المؤهلة لتلقي عون المصرف.

يقوم المصرف بتمويل مشروعات تنموية لفائدة الدول الأفريقية وقد يكون المشروع لفائدة أكثر من دولة في آن واحد (مشروعات إقليمية) وذلك عبر قروض بشروط جد ميسرة، ويراعي عند انتقاء هذه المشروعات أولويات البلدان المستفيدة الواردة في خططها الإنمائية.

وقد تنوعت تمويلات المصرف في هذا الصدد فشملت مشروعات في قطاعات البنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية (الإنتاج النباتي والحيواني والطرق الريفية ومياه الريف وكهرباء الريف لآثارها الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية على حياة الناس) والطاقة والصناعة، والقطاع الاجتماعي (الصحة والتعليم) والقطاع الخاص، بالإضافة إلى بعض العمليات في إطار برنامج العون العاجل.

كما يقوم المصرف بتمويل عمليات عون فني تقدم في شكل منح لا تسترد لإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لاكتشاف فرص استثمارية ومشروعات بالدول المستفيدة، وكذلك تمويل إيفاد الخبراء العرب إلى الدول الأفريقية بهدف نقل الخبرات العربية إليها، ولتمويل تنظيم دورات تدريب لفائدة مواطنين أفارقة من قبل مؤسسات عربية وأفريقية.

وقد تم خلال الفترة (1975 - 2008) تخصيص نحو 103.7 ملايين دولار من إجمالي التمويلات لعمليات العون الفني، فتم تمويل 438 عملية ما بين دراسات جدوى وعمليات دعم مؤسسي تضمنت إيفاد 85 خبيراً عربياً، وتمويل 160 دورة تدريبية في مجالات متنوعة استفاد منها 3864 متدرباً أفريقياً، بالإضافة إلى توفير أجهزة ومعدات.

ونظراً لأهمية دور التجارة وارتباطها الوثيق بعمليات التنمية والاستثمار، وضع المصرف برنامجاً لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية، وخصص له مجلس محافظي المصرف مبلغ 100 مليون دولار. ومنذ بدء البرنامج عام 1998 تمت الموافقة على تمويل 21 عملية تصدير بلغ صافي ما خصص لها 127.9 مليون دولار، واستفادت منها 8 دول أفريقية بعضها حصل على أكثر من عملية.

كما قدم المصرف في إطار مبادرة تخفيف عبء المديونية على الدول الأكثر فقراً HIPC مساعدات حتى نهاية عام 2008 قدرت بنحو 148.64 مليون دولار، استفادت منها 16 دولة أفريقية.

اهتم المصرف بدعم القطاع الخاص في خطته حتى يقوم بدور أكبر في التنمية الاقتصادية، وقد خصص لهذا الغرض قروضاً ائتمانية قدمت لبنوك ومؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية بالدول الأفريقية لإعادة إقراضها لتمويل مشاريع بالقطاع الخاص. وقد قدم المصرف أيضاً في هذا المجال قروضاً للحكومات يعاد إقراضها مباشرة للقطاع الخاص، كما يقوم المصرف بتمويل مكونات لدعم القطاع الخاص في إطار المشاريع التي يسهم في تمويلها.

وقد بلغ عدد القروض الموجهة إلى القطاع الخاص 32 قرصاً (منها 21 قرصاً ائتمانياً وقرض لتمويل قروض صغيرة ومتناهية الصغر)، وخصص الباقي عن طريق الحكومات لتمويل مشاريع في القطاع الخاص. وقد بلغ إجمالي التزامات المصرف للقطاع الخاص 77.94 مليون دولار حتى نهاية عام 2008 واستفاد منها العديد من المشاريع الصغيرة في قطاعي الصناعة والزراعة والتنمية الريفية، وذلك بالإضافة إلى قيام المصرف بتمويل عدة دراسات جدوى تمخضت عنها مشاريع تصلح لتمويل القطاع الخاص، كما استفاد القطاع الخاص من دورات التدريب وتمويل إقامة معارض تجارية.

كما حرص المصرف على بناء علاقات تعاون بين الاستشاريين العرب والأفارقة و نظم في هذا الإطار الملتقى الأول في القاهرة في 2007 والثاني في تونس في عام 2008، كما ينوي المصرف تنظيم اللقاء الأول للمقاولين العرب والأفارقة في مدينة " دكار " السنغال في مارس 2009.

**عون فني في مجال ترويج وجذب الاستثمار الأجنبي
لجمهورية يوغندا**

- (1) وافق المصرف في مارس 2008 على منح عون فني لجمهورية يوغندا مقداره 140 ألف دولار أمريكي كمنحة لا تسترد ضمن برنامج العون الفني لتمويل خطة الوكالة الوطنية للاستثمار في مجال ترويج وجذب الاستثمار الأجنبي وخاصة العربي.
- (2) تندرج هذه العملية في إطار اتفاقية التعاون بين المصرف العربي والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) التابعة للبنك الإسلامي للتنمية.
- (3) تنفيذاً لمهامها في مجال دعم الاستثمار وترويجه مع تسهيل الإجراءات لجذب الاستثمارات الخارجية من المنطقة العربية والدول الإسلامية لإقامة المشروعات للقطاعات ذات الأولوية، بادرت الوكالة الوطنية للاستثمار في يوغندا وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" بتحضير برنامج وخطة عمل لجلب الاستثمارات من الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي بما فيها الدول العربية مما يؤدي إلى تطوير مساهمات رؤوس الأموال العربية للاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء وإلى دعم التعاون العربي الأفريقي والذي يمثل محور أهداف المصرف. وقد تبنت المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالتنسيق مع المصرف فكرة تمويل هذا البرنامج تمويلًا مشتركًا.
- (4) يهدف العون الفني المقترح إلى إجراء دراسات تحليلية لتحديد القطاعات والمشروعات المتاحة للاستثمار، واستنباط عشرة مشروعات من المشاريع تفوق قيمة كل واحد منها 10 ملايين دولار لعرضها على المستثمرين العرب بوجه الخصوص، وتحسين مناخ الاستثمار في يوغندا، والقيام بمهام ترويجية في البلدان العربية والإسلامية لزيادة تدفقاتها إلى يوغندا، وتطوير برنامج دعم مؤسسي وبرامج تدريبية لفائدة كوادر الوكالة.
- (5) تتضمن مكونات العون الفني العناصر الأساسية التالية :

- § إجراء الدراسات القطاعية ودراسات التعرف على المشاريع المتاحة للاستثمار،
- § المعونة الفنية و تدريب العاملين بالوكالة،
- § الترويج للمشروعات والفرص الاستثمارية التي تم تطويرها،
- § توفير الخدمات المساعدة بما فيها الخدمات القانونية والاستشارية المالية والإدارية لمساعدة المستثمرين.

الفصل الثاني

الوضع الاقتصادي في أفريقيا

1-2/ التطور الاقتصادي في إفريقيا

تخلفت القارة الإفريقية على مدار العقود الأربعة الماضية عن القارات الأخرى بمعيار الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بمعيار نصيب الفرد من الدخل. ولم تتمكن اقتصادات دول القارة من تحقيق معدل نمو يقترب من المعدلات العالمية، كما أنها لم تستطع الحفاظ على معدلات النمو المحققة في الدول النامية بصفة عامة. ولهذا التخلف عوامل داخلية ساهمت في تفاقم الأزمة الاقتصادية في إفريقيا، بما في ذلك الحروب والصراعات الداخلية والكوارث البيئية مثل الجفاف والتصحر والفيضانات والآفات الزراعية. إن برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي أوصى بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الثمانينات من القرن الماضي أدت إلى الانخفاض في معدلات النمو في الدول الإفريقية من 5% إلى 3% بدلاً من زيادتها إلى 8% التي كانت متوقعة آنذاك، ثم ظهرت فيما بعد بوادر لتحسن الأداء الاقتصادي مع الجهود الكبيرة التي بذلتها دول القارة خلال التسعينات بهدف التكيف مع الأزمة، وإعادة هيكلة اقتصاداتها.

شهدت هذه البلدان الإفريقية في علاقاتها الاقتصادية مع باقي بلدان العالم ست مراحل :

- المرحلة الأولى وهي مرحلة الاستعمار خلال القرن التاسع عشر وجزء من القرن العشرين، واتسمت هذه المرحلة بالاستيلاء على الموارد الطبيعية لهذه البلدان وحرمان شعوبها من أبسط الحقوق. ووقتها تم تحقيق بعض الاستثمارات من طرف الدول الاستعمارية في البنى التحتية لتأمين نقل المواد الخام إلى بلاد المستعمر.
- المرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد الاستقلال حيث طور المستعمر السابق أدوات جديدة للاستمرار في استغلال الثروات الأفريقية، سماها المحللون لهذه المرحلة "التبادل غير العادل" و"الاستعمار الجديد".

- **المرحلة الثالثة** وهي مرحلة محاولات التنمية عبر محاولة تحقيق قيمة مضافة عليا من خلال بناء مصانع جاهزة للتسليم ("Turn Key" Projects) في غالب الأحيان، ممولة عن طريق الدين الخارجي، غير أنه لم يتم استيعاب والتحكم في التكنولوجيا المستوردة، وأمام ضعف الإنتاج المحقق، بدأ الدين الخارجي يضغط على البلدان الأفريقية ، الأمر الذي أدى إلى الاختلال المالي الخارجي، واللجوء إلى جدولة الدين الخارجي.
- **المرحلة الرابعة** وهي مرحلة سنوات الثمانينات التي اتسمت بمعدلات النمو الضعيفة، والانخفاض الملحوظ للمساعدات الخارجية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والنزاعات المسلحة.
- **المرحلة الخامسة** (التسعينات) وتميزت بتراجع متواضع للدين الخارجي وبداية الإصلاحات الاقتصادية.
- **المرحلة الحالية** التي بدأت مع بداية الألفية الثالثة، وتميزت بشروط تبادل أفضل تمتد لفترة أطول من سابقتها، وارتفاع ملحوظ في صافي العون الخارجي وتحسن للسياسات الاقتصادية الأساسية.

2-2 التكتلات الاقتصادية الإفريقية

تضم أفريقيا (43) بلداً ويسكنها أكثر من (730) مليون نسمة. يبين التقسيم التالي أربع مناطق كبيرة :

- غرب أفريقيا : 15 بلداً

- شرق أفريقيا : 8 بلدان

- وسط أفريقيا : 10 بلدان

- أفريقيا الجنوبية : 10 بلدان

تشارك هذه البلدان في تجمعات إقليمية متعددة تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وتشمل هذه التجمعات :

- الكتلة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)

- السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)

- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA)

- مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا (SADC)

ويوضح تصنيف هذه البلدان من حيث مستوى الدخل الآتي :

- (7) بلدان مصدرة للنفط يتمثل صافي صادراتها من النفط ما لا يقل عن 30 % من إجمالي الصادرات
- (8) بلدان ذات دخل متوسط ولا تصدر نفطاً ، يفوق دخل الفرد فيها (900) دولار أمريكي
- (28) بلداً ذا دخل ضعيف واقتصاد هش، يبلغ دخل الفرد فيه أقل من (900) دولار أمريكي

2/3- النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية

يعتمد النمو في أفريقيا كما في باقي البلدان جملة من العوامل المعقدة من بينها، نوعية السياسة الاقتصادية والانفتاح التجاري وقوة المؤسسات وجودة الخدمات العامة. لقد شهدت الدول الأفريقية في السنوات الأخيرة أعلى معدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وأدنى معدلات التضخم حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 6.5% في عام 2007. كما تحسنت أوضاع الاقتصاد الكلي، والسياسات الاقتصادية وزيادة الطلب على السلع الأولية الإفريقية، وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتخفيف أعباء المديونية. وقد بلغ معدل التضخم في إفريقيا 7.5% في عام 2007، ولكن نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية الكلية في الدول المتقدمة وتباطؤ النمو العالمي والاضطرابات المالية العالمية، يتوقع المحللون تباطؤ معدل النمو في إفريقيا ليبلغ 6% في عام 2008 وحوالي 4% في عام 2009. ومن المعلوم أن بعض هذه البلدان واجهت تحدياً مزدوجاً يتمثل في الارتفاع المتزامن لأسعار وارداتها من المواد الغذائية والنفط. وحققت البلدان الأفريقية المصدرة للنفط، بسبب الأسعار القياسية للنفط الخام في عام 2008، إيرادات مالية مرتفعة نتيجة التحسن في شروط التبادل التجاري مما سمح لها بتخفيف الطلب الداخلي ومواجهة تكاليف الواردات الغذائية.

كما واجهت البلدان المستوردة للنفط تحديات نجمت عن الأسعار المرتفعة لواراداتها إضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، مما أدى إلى عجز في الحسابات الجارية.

4-2/ المديونية

تمثل مديونية البلدان الأفريقية عبئاً كبيراً على اقتصاداتها مما يؤثر سلباً على مجهوداتها التنموية. وللحد من هذا التأثير أطلق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سنة 1996 المبادرة الرامية إلى تخفيف عبء مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) والتي تشارك فيها مؤسسات التمويل الإنمائي متعددة الأطراف والثنائية.

في الأول من يوليو 2006، بدأ كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية "IDA")، والبنك الأفريقي للتنمية في عملية شطب كامل الديون (50 مليار دولار أمريكي) المستحقة على 22 بلداً من مختلف القارات من إجمالي التزامات كل من مبادرة (HIPC)، ومبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف.

وحتى يناير 2009، يوجد 41 بلداً مؤهلاً (من بينها 30 بلداً في أفريقيا) للاستفادة من تخفيف عبء الديون الذي قدمته مبادرة (HIPC)، ووصل 23 بلداً (من بينها 18 بلداً في أفريقيا) إلى نقطة الاكتمال، حيث تصبح مساعدات تخفيف أعباء الديون غير قابلة للإلغاء. ويتلقى حالياً 11 بلداً، من بينها 9 بلدان أفريقية وصلت لنقطة اتخاذ القرار، بعض مساعدات تخفيف أعباء الديون، كما أن هناك 7 بلدان أخرى مؤهلة للاستفادة من تخفيف الديون الذي تتيحه مبادرة (HIPC)، ريثما تتم الموافقة على إصلاحات الاقتصاد الكلي وإستراتيجيات الحد من الفقر أو خطط تسوية المتأخرات.

وتتضمن الدول الأفريقية التي وصلت إلى نقطة الاكتمال: بنين، الكاميرون، جامبيا، ملاوي، مالي، موزمبيق، النيجر، روندا، السنغال، زامبيا، سيراليون، أوغندا، مدغشقر، غانا، إثيوبيا، بوركينا فاسو، ساوتومي وبرنسيب، وتنزانيا.

وهناك 9 بلدان في أفريقيا وصلت إلى نقطة "اتخاذ القرار" و تتلقى حالياً تخفيفاً مؤقتاً من أعباء الديون من المؤسسة الدولية للتنمية في إطار مبادرة (HIPC) وهي: بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو، غينيا، غينيا الاستوائية، ليبيريا، وتوجو.

ولقد سمحت هذه المبادرة بتخفيض مديونية البلدان الإفريقية بشكل ملحوظ سواءً بالغائها كلية أو بإعادة جدولتها حيث استقادت 26 دولة أفريقية من تخفيض مديونيتها بحوالي 68.4 مليار دولار أمريكي مثلت حوالي 50% من ناتجها المحلي الإجمالي في نهاية عام 2007.

وقد شاركت مؤسسات التمويل الإنمائي العربية بشكل فعال في تلك المبادرة منذ انطلاقتها حيث بلغت مساهمة المصرف العربي في تخفيف عبء مديونية الدول الإفريقية في نهاية عام 2008 أكثر من 148 مليون دولار أمريكي كقيمة حالية تم تقديمها على شكل إعادة جدولة للمديونية بالإضافة إلى تقديم قروض ميسرة في القطاعات الحيوية كالزراعة، و البنية التحتية والقطاع الاجتماعي.

ومن الآثار الإيجابية لتلك المبادرة انخفاض متأخرات البلدان التي وصلت إلى نقطة الاكتمال، وهي 18 بلداً، بحوالي 90% كقيمة حالية في نهاية عام 2007 و تحسن مؤشرات مديونية الدول الأفريقية خلال الفترة 2000-2006 حيث انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الدخل الإجمالي المحلي من 65.7% إلى 24.6% و نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الدخل الإجمالي المحلي من 4.2% إلى 3.3% والمديونية الخارجية من 211.9 مليار دولار أمريكي إلى 143.5 مليار دولار.

كذلك سمحت المبادرة بتوفير موارد مالية ثم توظيفها في التنمية ومحاربة الفقر من خلال زيادة الصرف على المشاريع التنموية وعلى الخدمات الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.

2/5- السكان والعمالة

تستحوذ أفريقيا على أعلى معدل نمو سكاني في العالم، يبلغ 2,6% سنوياً. وتضم بلداناً كبرى مثل نيجيريا التي يقدر عدد سكانها بحوالي 135 مليون نسمة وإثيوبيا التي يقدر عدد سكانها بحوالي 68 مليون نسمة، إضافة إلى بلدان صغيرة مثل ليسوتو التي يبلغ عدد سكانها حوالي 1,8 مليون نسمة،

وغينيا الاستوائية وجزر الرأس الأخضر بعدد سكان يبلغ حوالي 0,5 مليون نسمة لكل منها. ينتشر الفقر في أغلب الدول الأفريقية، حيث يعيش 45% من سكانها بمعدل دخل يقل عن دولار واحد في اليوم.

يبلغ معدل نمو القوة العاملة في أفريقيا حوالي 4,2% في السنة، ويعاني الإقليم من الضعف في مستوى التعليم ومتوسط العمر، مقارنة بباقي بلدان العالم.

ويمثل تفشي مرض نقص المناعة المكتسبة التهديد الأكبر للقوة العاملة الأفريقية وتقدر نسبة الأشخاص الحاملين للفيروس في أفريقيا (7,4%).

وتعتبر اللوائح المنظمة للعمل في معظم بلدان أفريقيا مرنة وتشتمل على حماية للعامل، غير أن تفهم مشاكل العمال ما زال ضعيفاً، بينما شهد الالتزام النقابي تراجعاً في كافة البلدان منذ الثمانينات.

2-6/ آفاق الاقتصاد في إفريقيا

ترتكز أقوى مستويات التوسع الاقتصادي في إفريقيا في البلدان المصدرة للنفط، وفي جمهورية جنوب أفريقيا. وعلى الصعيد الخارجي، يعكس ذلك قوة الطلب على السلع الأساسية، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال وتخفيف أعباء الديون. أما في الداخل، فقد ساعد استمرار تقدم الاقتصادات نحو تحقيق الاستقرار، إلى جانب الإصلاحات المتواصلة في معظم بلدان المنطقة على الاحتفاظ بالزيادة المستمرة في الاستثمارات ومستوى الإنتاجية.

أما فيما يتعلق بالتوسع الحالي، فقد استفاد العديد من البلدان من تحسن الظروف الاقتصادية العالمية في نهاية عام 2008، وهو ما ينتظر أن يسهم في الحفاظ على النمو مع العلم أن الانكماش الاقتصادي العالمي المتوقع في عام 2009 سوف يؤثر سلباً على مستويات النمو في أفريقيا.

وقد قطعت الإصلاحات الاقتصادية في أفريقيا أشواطاً جيدة سمحت بتحسين مناخ الاستثمار فيها. وحسب ترتيب الدول ووفق القوة التنافسية، فإن الدول الإفريقية البارزة بهذا الخصوص هي جنوب إفريقيا وموريشس وبوتسوانا وناميبيا وكينيا ونيجيريا وتنزانيا ويوغندا. وقد عرفت الاستثمارات

الأجنبية تزايداً مضطرباً بحيث بلغت 13.8 مليار دولار أمريكي في عام 2003، و 18 مليار دولار في عام 2005 و 38.8 مليار دولار في عام 2006 و 53 مليار دولار في عام 2007.

7-2/ إفريقيا والأزمة المالية

يرى المحللون الاقتصاديون أن إفريقيا ستعاني لا محالة بصفة غير مباشرة من آثار أزمة الائتمان العالمية الحالية، ولكن معاناتها ستكون على الأرجح أقل من غيرها من المناطق، ويرجع هذا إلى ارتباط إفريقيا المحدود بالأسواق العالمية. وتشير أرقام البنك الإفريقي للتنمية إلى أن إفريقيا تسهم بنسبة 1.3% فقط من رأسمال أسواق المال العالمية، و 0.8% من أصول البنوك، و 0.2% من سندات الدين.

الفصل الثالث

فرص الاستثمار في الدول الإفريقية

ظلت إفريقيا شبه غائبة عن خارطة الاستثمار العالمي طوال العقود الماضية للعديد من الاعتبارات، في مقدمتها تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في القارة في وقت كانت توفر فيه مناطق أخرى كشرق آسيا فرصاً واعدة. ولكن الصورة تغيرت بشكل كبير منذ مطلع الألفية الثالثة، بعد أن بلغت أسواق الاستثمار التقليدية مرحلة ما من التشبع، وتحسنت الأوضاع التنموية في الكثير من دول إفريقيا، بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليها وتساعد المشكلات التي شهدتها أسواق الإنتاج التقليدية. كل تلك التحولات وضعت إفريقيا على خارطة الاستثمار العالمي، بحيث بات الكثير من المستثمرين ينظرون إليها على أنها أحد المنافذ من الأزمات التي يشهدها العالم.

1-3/ بيئة الاستثمار:

أدركت أغلب الدول الإفريقية منذ مطلع التسعينات أهمية الإصلاح الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار، ولهذا صدرت العديد من التشريعات الهادفة إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر جاذبية. حافظت الدول الإفريقية على معدلات نمو مضطربة خلال العقدين الأخيرين. وقد ورد في خطاب رئيس البنك الدولي خلال الاجتماعات السنوية الأخيرة لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين (أكتوبر 2008) بأن حوالي 25 بلداً في إفريقيا قد بلغ متوسط معدل النمو فيها ما نسبته 6.6% سنوياً خلال الفترة 1997-2007. وتضم هذه المجموعة من الدول ثلثي سكان المنطقة تقريباً مما يبرز ظهور قطب آخر للنمو يمكن أن يتطور خلال السنوات القادمة. ويعلق رئيس البنك الدولي بأن هذا الوضع يمكن أن يشكل إنجازاً عظيماً، ليس فقط على صعيد تعزيز التنمية والتغلب على الفقر، ولكن أيضاً على إطلاق العنان للمهارات والطاقات غير المستغلة.

ومن الملاحظ أن الدول الإفريقية ظلت تتعزز فيها الإصلاحات الإدارية والقانونية لتوفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات، فقد أوضح تقرير "Doing Business 2009" الذي يصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنه في إفريقيا قامت 28 دولة بإدخال 58 عملية إصلاحية خلال عام 2008/2007؛ وقد صنفت ثلاث دول إفريقية ضمن مجموعة العشر دول الأولى في العالم التي أدخلت

إصلاحات لتشجيع الاستثمارات خلال العام المذكور، وهذه الدول هي: السنغال وبوركينا فاسو وبوتسوانا. كما تزايدت هذه الإصلاحات في دول خارجة من الحروب الأهلية مثل: رواندا وسيراليون وليبيريا. وقد احتلت جمهورية موريشوس المرتبة 24 على قائمة الدول المصنفة في العالم وفق معيار توفير التسهيلات المشجعة للاستثمار. وتأتي جمهورية موريشوس على رأس قائمة تصنيف الدول الأفريقية في تشجيع الاستثمارات.

تأتي هذه الرغبة في الإصلاحات بعد أن تحققت معدلات نمو جيدة متتالية في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، وكما ذكر سالفاً فإن متوسط معدل النمو في أفريقيا بلغت نسبته حوالي 6% خلال العشر سنوات الأخيرة وفق ما ورد في تقرير "Doing Business 2009" المشار إليه أعلاه، وقد جاء ذلك بسبب تحسن الظروف الاقتصادية الكلية وتناقص الحروب الأهلية في هذه الدول.

وفي ظل هذه التطورات، لجأ العديد من الدول الأفريقية إلى تحسين أجواء الاستثمارات بغية خلق فرص جديدة للعمل ودعم قدراتها التصديرية وزيادة الأنشطة الاقتصادية مما يساهم بشكل مباشر في مكافحة الفقر.

وفي هذا الإطار، أدخل العديد من الدول الأفريقية إصلاحات هامة تهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات إنشاء الشركات الاستثمارية بأحجامها المختلفة بالإضافة إلى تخفيض رسوم تكاليف الواردات والصادرات، إلى جانب إصلاحات أخرى هامة في مجالات حماية حقوق الملكية وحرية تحويل رؤوس الأموال فضلاً عن رفع القيود على الصرف الأجنبي، وتبسيط وتخفيف النظم الضريبية وتوفير العديد من الامتيازات الأخرى التي تكفلها قوانين الاستثمارات التي سنتها هذه الدول. ويبين إدخال مجمل هذه الإصلاحات اهتمام الحكومات الأفريقية بإنشاء مؤسسات قوية واعتماد سياسات واضحة تساهم في تشجيع جلب الاستثمارات إلى هذه الدول.

ونتيجة لهذه الإصلاحات بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا في عام 2007 حوالي 53 مليار دولار مقابل 39 مليار دولار في عام 2006، غير أن حصة أفريقيا الحقيقية من تدفقات الاستثمار المباشر لا تزال لا تتجاوز نسبة 3% من إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة.

ورغم التحسن الملحوظ الذي شهدته أغلب الدول الإفريقية في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الملموسة، إلا أن الاستثمار العربي في إفريقيا لم يشهد النمو المنشود. لقد بدأت بعض الشركات

والمؤسسات العربية في التوجه نحو السوق الإفريقي، ولكنها توجهات وتحركات محدودة. ونظرا لغياب توفر بيانات واضحة وشاملة، فإنه من الصعب إعداد حصر دقيق لحجم تلك الاستثمارات أو القطاعات التي تعمل فيها. وعليه سيتم التعرض لبعض التجارب في الفصل الرابع كأتمثلة وليس على سبيل الحصر.

تقدم وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف ("MIGA") التابعة للبنك الدولي ضمانات (تأمينات) ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها. وتعتبر أفريقيا من الأولويات في إستراتيجية الوكالة ومنذ إنشائها أصدرت الوكالة ضمانات استثمارية بقيمة 2.6 مليار دولار لدعم 100 مشروع في 27 بلداً في المنطقة. ويتراوح حجم المشاريع التي تدعمها الوكالة في أفريقيا من أقل من مليون دولار إلى أكثر من مليار دولار، ولا تعتبر الوكالة حجم المشروع مؤشراً لأثره على التنمية حيث أن الاستثمارات الصغيرة من شأنها خلق فرص عمل والإسهام في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وخلال عام 2008، وفرت الوكالة ضمانات استثمارية في أفريقيا بقيمة 218 مليون دولار وذلك لدعم تسعة مشاريع.

3-2/ مبررات الاستثمار العربية في إفريقيا:

أدى تحسن مناخ الاستثمار في العديد من دول إفريقيا إلى تدافع كبار المستثمرين والتكتلات في العالم نحو السوق الإفريقية الواعدة والخصبة. وتعتبر الفرصة سانحة للدول العربية للاستثمار في إفريقيا، وذلك لعدة اعتبارات، من أهمها :

(أ) تقدم إفريقيا نفسها الآن كخيار أكثر جاذبية لاستقطاب الاستثمار الخارجي، خاصة وأن الأسواق الاستثمارية التقليدية تعاني من مشكلات متعددة، وتعاني فيها الاستثمارات العربية من عقبات متصاعدة. كما يوجد على أعلى مستويات القرار في إفريقيا رغبة ملحة في استضافة الاستثمار العربي الخاص، وآخر نداء في هذا الصدد هو الذي وجهه الرئيس السنغالي عبد الله واد في القمة الاقتصادية العربية في الكويت في يناير 2009 للاستثمار الخاص العربي للمجيء إلى السنغال وإلى الدول الإفريقية الأخرى، وهي نفس الرغبة التي أبداهها العديد من رؤساء دول إفريقية أخرى.

(ب)

تمكنت كثير من الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية من بناء قواعد تموية وصناعية تؤهلها للانطلاق نحو الأسواق الخارجية للاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات محلياً ودولياً. فشركة "سابك" السعودية على سبيل المثال باتت واحدة من أكبر 10 شركات لصناعة البتروكيماويات عالمياً وتستثمر في الكثير من دول العالم. وبالتالي فإن إفريقيا تعتبر فرصة مثلى، خاصة وأن الكثير من الاستثمارات الخارجية العالمية تتوجه حالياً نحو قطاع الموارد الطبيعية وتحديدًا المحروقات والمعادن، وهي القطاعات التي نجحت فيها الكثير من الشركات العربية في بناء ميزة تنافسية، وتزخر إفريقيا بالكثير من المعادن المطلوبة عالمياً كالبوكسيت (Bauxite) و الكوبالت (Cobalt) والحديد (Iron) والنحاس (Copper). وتحتوي القارة الأفريقية على 30% من احتياطي المعادن في العالم كالكوبالت والفوسفات والنحاس والبوكسيت واليورانيوم والبلاتين والكروم والذهب والماس. وتعتبر جنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية المصدر الأول للكوبالت والبلاتين وتعتبر غينيا المصدر الأول للبوكسيت، وقد بلغ تصدير النحاس 57% من إجمالي صادرات زامبيا في عام 2007. وتشير الإحصاءات إلى أن قطاع الطاقة والمحروقات قد شكل أهم مصدر نشاط اقتصادي للقارة الأفريقية خلال عام 2007، إذ بلغت إيراداته 98 مليار دولار، يليه قطاع الاتصالات 48 مليار دولار، ثم قطاع التجارة والتسوق 45.6 مليار دولار، والمعادن 35.5 مليار دولار، والصناعات الغذائية 31 مليار دولار والكيمائيات 22 مليار دولار، وقطاع السيارات 7 مليار دولار.

(ج)

تعتبر إفريقيا الامتداد الإقليمي والجغرافي والإستراتيجي للدول العربية سواء في شمال إفريقيا أو في منطقة الخليج العربي، ولهذا فإن وضع إستراتيجية عربية طموحة لتعزيز الشراكة العربية الإفريقية لم تعد مجرد خيار، في ظل التدافع العالمي والخطط التي تعد للسيطرة على أسواق إفريقيا الواعدة ومواردها الطبيعية المتنوعة.

(د)

يمكن لأفريقيا أن تساعد العالم العربي على تحقيق أمنه الغذائي، إذ توجد في القارة الأفريقية الكثير من الموارد الضرورية للإنتاج الزراعي (نباتي وحيواني) كالأراضي الخصبة والمياه المتدفقة، ومن المعلوم أن الدول العربية استوردت 58 مليون طن من حاجياتها من الحبوب في عام 2007 كما استوردت الدول الأفريقية 27 مليون طن من حاجياتها من هذه المادة حسب

إحصائيات المنظمة العالمية للزراعة والأغذية (FAO). ومن الممكن للشراكة العربية الأفريقية في هذا المجال مساعدة المجموعتين على حل هذه المشكلة الخطيرة.

3-3/ مجالات الاستثمار في إفريقيا :

هناك تنافس ملحوظ بين مختلف المستثمرين: على مستوى الدول الصاعدة (الصين، الهند إلخ)، والدول التقليدية (أوروبا وأمريكا الشمالية). من هنا تتأكد الأهمية للدول العربية بضرورة وضع إستراتيجية لاستثمار شامل، يركز على المحاور الثلاثة التالية:

أولاً : الاستثمارات الإستراتيجية التكاملية بين الدول العربية والأفريقية والتي تساهم في ضمان الأمن الغذائي العربي الأفريقي: في قطاعات الإنتاج الزراعي وتوفير الموارد المائية الضرورية لهذا الإنتاج.

ثانياً : الاستثمارات الإنتاجية الأخرى التي تحقق عائداً أفضل للفائض المالي العربي وتوظف الخبرة العربية المكتسبة: في قطاعات مثل البترول، والمعادن، والسياحة.

ثالثاً : الاستثمارات الداعمة في إطار شراكة نافعة للطرفين «أربح وتربح» (Win - Win) : في المنشآت الأساسية (بنى تحتية)، ووسائل الاتصال والنقل، والكهرباء، والتعليم، والصحة.

أ) الاستثمارات الإستراتيجية التكاملية :

تؤمن الزراعة والنشاطات المرافقة لها، سبل العيش لنحو ثلثي السكان العاملين في القارة الإفريقية وتساهم بنسبة تفوق 17% في الناتج المحلي الإجمالي. كما يؤمن هذا القطاع حوالي 40% من الإيرادات بالعملة الأجنبية.

من العقبات التي تواجهها الزراعة في إفريقيا: صغر حجم مساحة المزارع واعتمادها المتعاطم على الأمطار، وتباعد الأسواق المحلية، وغياب المنشآت الأساسية للنقل التي تربط مناطق الإنتاج بالأسواق وضعف تنظيم نشاط المزارعين.

كما أن تذبذب الأسواق العالمية يشكل أيضاً بالنسبة للمنتجات الزراعية عائقاً أمام تنميتها.

من جهة أخرى، لم تتمكن الحكومات الإفريقية من اتخاذ إجراءات مشجعة لتحفيز المزارعين كالدعم المالي مثلاً، بينما يتمتع نظراؤهم في الدول الصناعية بدعم هام ومشجع في إنتاج القطن مثلاً. وقد أشار الرئيس السنغالي عبد الله واد رئيس الدورة الحالية للمؤتمر الإسلامي في القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بالكويت (19 - 20 يناير 2009) إلى أن أفريقيا هي ثاني منتج للقطن في العالم، ولكن ما يُصنَع من القطن في أفريقيا لا يتجاوز 5% حالياً، وناشد الدول العربية للإسهام في الاستثمارات لرفع نسبة التصنيع لتوفير فرص العمل للأفارقة، وذلك في إطار برنامج أفريقي لتصنيع 25% من القطن المنتج في أفريقيا مما يوفر 50 ألف وظيفة جديدة. كما تواجه المنتجات الزراعية الإفريقية ظروفاً تنافسية غير عادلة في الأسواق الدولية، إضافة إلى تدهور الإنتاج الزراعي بعد هيكلته وخصصته الجزئية أو الكلية.

ونتيجة لذلك أضحي من الضروري إعادة النظر في تنظيم الإنتاج، وتسويق المنتجات الزراعية والمصالح المساندة للزراعة، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية حسب حجم، وطموحات وحاجات القارة. وتقدر رؤوس الأموال الضرورية لذلك بحوالي 18 مليار دولار أمريكي سنوياً. كما يضمن تنظيم وإدارة هذه الموارد، الدخول للأسواق الخارجية التي لا تزال أساسية بالنسبة لتسويق المنتجات الإفريقية من القطن، والكاكاو، والبن، والشاي ومنتجات أخرى.

الإطار الثاني

إنتاجية الأرز في إفريقيا

حسب البيانات المتاحة لدى البنك الإفريقي للتنمية، فإن إنتاجية الأرز، في إفريقيا، أخذت في الانخفاض حيث انخفضت من 2.5 طناً للهكتار في سنة 2004 إلى 2.4 طناً للهكتار في سنة 2006. مقابل معدل 6.3 طناً للهكتار في الصين، و 7.5 طناً للهكتار في تركيا في نفس الفترة. تدنت الإنتاجية للأرز في إفريقيا في فترة كانت فيها القارة في أشد الحاجة للغذاء.

يحث* "البرنامج المتكامل لتنمية الزراعة في أفريقيا" المسؤولين على مستوى القارة للاهتمام بالجانب الزراعي والتزام الحكومات الإفريقية بتطبيق الوسائل اللازمة لإنجاز هذا البرنامج.

من الواضح أن الزراعة في إفريقيا تتمتع بإمكانيات نمو كبيرة لكنها تعاني من غياب إستراتيجية فيما يخص الموارد المالية والوسائل الفنية. ويمكن سد جزء من هذه الفجوة بالتعاون بين الدول العربية والدول الإفريقية لصالح الطرفين وذلك عن طريق شراكة مفيدة للطرفين يفرضها وجود فرص كبيرة للتكامل بين المنطقتين: بتوفير الموارد المالية والوسائل الفنية من الجانب العربي وتوفير المياه والأراضي واليد العاملة من الجانب الإفريقي.

من أهم تحديات الأمن الغذائي العربي قلة الأراضي الخصبة وشح الموارد المائية، إذ يلبي الإنتاج الزراعي العربي 54% فقط من الاستهلاك، وتنخفض هذه النسبة إلى 25% فقط في بعض البلدان بينما تقارب نسبة استيراد بعض المواد (سكر، والزيت، مثلاً) 100%.

لدى الدول الإفريقية مصادر كبيرة من المياه المتجددة سنوياً وهي حاصل المياه الجارية في كل بلد زائداً المياه القادمة من البلدان المجاورة. ويستغل حالياً من هذه المياه حوالي 5.5% في إفريقيا مقابل حوالي 50% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). كما لا يتعدى استغلال الأراضي الزراعية في إفريقيا نسبة 27% من الأراضي الصالحة للزراعة. من هنا تبرز أهمية التكامل العربي الإفريقي والحاجة للاستثمار في تهيئة المصادر المائية الصالحة للزراعة من أجل الأمن الغذائي والتصدير.

بفضل الاستثمارات العربية، تستطيع الدول الإفريقية توفير المزيد من المياه والأراضي الصالحة للزراعة ليضمن الجانبان إنتاجاً زراعياً أكيداً للأمن الغذائي وللتصدير. وعلى الاستثمار العربي في القطاع الزراعي بأفريقيا أن يراعي مصالح المزارعين الأفارقة الصغار وأن يشركهم في هذا

* وضع "البرنامج المتكامل لتنمية الزراعة بإفريقيا" في سنة 2003، من قبل النيباد، بالتنسيق مع وزراء الفلاحة الأفارقة، ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية في القارة، والبنك الإفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، وخبراء من البنك الدولي ومن منظمة الفاو.

المجهود الرامي إلى تحسين أوضاع الزراعة الأفريقية والأمن الغذائي. وللانطلاق في هذا الاستثمارات يجب:

- إعداد دراسات ميدانية للأراضي الزراعية في بعض الدول الأفريقية المعروفة بخصوبة أراضيها وتوفر المياه فيها ودراسات حول طلب الأسواق العربية أو الأفريقية، وما يمكن تصديره إلى الأسواق الأخرى،
- وضع أهداف للإنتاج المنتظر،
- دراسة الموارد المائية المتاحة،
- دراسة البنية التحتية الضرورية للإنتاج،
- دراسة جميع مستلزمات الإنتاج (بذور، مشاتل...)،
- دراسة كل الآثار البيئية والصحية.

كما يتعين الاهتمام برفع المستوى الفني للعمال العرب والأفارقة واكتسابهم للمهارة الكافية من أجل :

- تحقيق نقل التكنولوجيا،
- التحكم في أنواع الزراعات وسلالات الحيوانات الملائمة للسوق العربية وللتصدير،
- تحسين إدارة المزارع ما قبل وبعد الحصاد،
- رفع مستوى التعليم والبحث،
- توفير الشروط الضرورية للتصدير.

وفي هذا المجال يمكن بحث التعاون بين القطاع الخاص العربي والقطاع العام حيث يمكن للقطاع العام من خلال مؤسسات التمويل الإنمائي العربية مساعدة الحكومات الأفريقية في توفير البنية التحتية الضرورية لإنجاح هذه الاستثمارات في الوقت الذي يتكفل فيه القطاع الخاص بالاستثمارات الخاصة بالإنتاج الزراعي.

ويبدو أن أنسب منطقتين في إفريقيا للاستثمارات العربية في هذا المجال هما شرق إفريقيا* ووسط إفريقيا، حيث يبلغ متوسط هطول الأمطار 920 مم/سنة في شرق إفريقيا، و1425 مم/سنة في وسط إفريقيا.

وتتميز يوغندا في شرق إفريقيا بامتلاكها لأكبر مساحة للاستغلال الزراعي تقدر بنحو 14 مليون هكتار تنتظر التهيئة، كما تمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية في وسط إفريقيا أكبر مساحة زراعية وأكبر احتياطي مائي.

مع العلم أن الاستثمار العربي في الإنتاج الزراعي في أفريقيا مكمل للاستثمار العربي في الدول العربية (كالسودان مثلاً) ولا يتعارض معه.

ب/ الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الأخرى

نظراً لتوفر المحروقات في البلدان العربية وكذلك توفر تجربة مؤكدة في هذا الميدان، فإن تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع في أفريقيا يتم كذلك في إطار تكاملي مع استثمارات في قطاعات أخرى وبالبحث عن أكبر قيمة مضافة من خلال البتروكيماويات، من أجل تصديرها وتلبية لمتطلبات قطاعي المياه والزراعة.

وتتملك دول خليج غينيا 4.9% من الاحتياطيات البترولية العالمية المؤكدة، أي حوالي 60 بليون برميل، و 7.8% من احتياطيات الغاز الطبيعي، أي حوالي 400 بليون متر مكعب. كما تتمتع المنطقة بطاقة حرارية جوفية وكهرومائية.

من هنا تظهر أهمية شراكة المنفعة المتبادلة "Win - Win" بين الدول العربية والدول الإفريقية في هذا المجال.

تحتل إفريقيا المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج البلاتين، والذهب، ومعدن الكروم، والفانديوم (عنصر فلزي نادر)، والكوبالت (عنصر فلزي فضي البياض) البوكسيت ومعادن أخرى كمعدن الحديد ومعدن النحاس. وتحتل المرتبة الثانية بإنتاجها للمنجنيز. وتوجد مادة البوكسيت

* معظم الأرقام المبينة في هذه الفقرة مأخوذة من التقرير السنوي 2007 للبنك الإفريقي للتنمية.

في العديد من الدول الإفريقية منها غينيا، والكامرون، وغانا، وكوت ديفوار وسيراليون وهي المادة الأولية الضرورية لإنتاج الألمونيوم.

وتوجد مناجم النحاس بجنوب إفريقيا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وناميبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. ويوجد النيكل ببوتسوانا، وبوروندي وكوت ديفوار ومدغشقر. ويوجد الزنك، خاصة، ببوركينا فاسو، وناميبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا.

فيما يخص المعادن الأخرى توجد أهم مناجم الذهب بجنوب إفريقيا، وغانا، وتنزانيا ومالي. ويسجل إنتاج الذهب بإفريقيا تراجعاً بسبب العمق المتزايد لعمليات الإنتاج. يتجلى مما سبق بأن إفريقيا تمتلك موارد طبيعية متنوعة. وهذه الموارد جد مرغوبة لدى الدول المتقدمة، والدول الصاعدة.

تفتقر إفريقيا إلى الموارد المالية والوسائل التقنية لتحقيق أكبر قيمة مضافة عند استغلال مواردها الطبيعية، وتنمية المنشآت الأساسية ولتنويع اقتصادها وتنميته لجعله قادراً على خلق فرص عمل جديدة.

لقطاع السياحة كذلك مردود عال، خاصة وأن إفريقيا في طريقها إلى أن تصبح قبلة للمستثمرين في هذا القطاع. وقد عرف القطاع السياحي في أفريقيا نشاطاً كبيراً منذ عام 2004، بعدما سجل تباطؤاً على المستوى العالمي إثر أحداث 11 سبتمبر 2001.

تتمتع إفريقيا بتنوع بيئي غير معهود يعطي فرصاً فريدة للاستثمار في السياحة: السياحة البيئية، وسياحة المغامرات وسياحة رجال الأعمال.

توفر الصناعة السياحية فرص عمل في قطاع البناء، وتولد طلباً محلياً على الأثاث والتجهيزات المكتبية وأثاث المنازل والفنادق، كما تنشط النقل والاتصالات، والمصالح المالية وتنشئ جسراً نحو قطاعات عديدة كالزراعة، والصناعات الخفيفة والصناعات التقليدية وتؤثر إيجابياً على التبادلات التجارية والثقافية مع الخارج.

تمكن العديد من الدول العربية من اكتساب رصيد من الخبرات في الاستثمارات السياحية.

وبتعاون جاد بين الدول العربية التي تتمتع بالمهارة والخبرة من جهة، والتي لها رصيد مالي متاح من جهة أخرى، يمكن خلق جسر ملائم للاستثمارات العربية في إفريقيا في قطاع السياحة.

ج/ الاستثمارات الداعمة في إطار شراكة المنفعة المتبادلة "أربح وتربح"

يمثل قطاع البنية الأساسية رهاناً كبيراً للتنمية على صعيد النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتوفير الخدمات المختلفة.

تعتبر مشاريع البنية الأساسية إحدى أولويات مشاريع "نيباد"، لفك العزلة وتنشيط التبادل الاقتصادي والتجاري. وتحل إفريقيا المرتبة الأولى في العالم من حيث قلة وضعف الطرق المعبدة. فمن بين 1.8 مليون كيلومتر من شبكة الطرق بإفريقيا، تبلغ نسبة الطرق المعبدة نحو 16% فقط.

وتعتبر شراكة القطاعين، العام والخاص، وجلب القطاع الخاص الأجنبي والمحلي من أفضل السبل لتنفيذ المنشآت الأساسية، فهو يلبي طلبين متكاملين ولكنهما مختلفين : توفير ديناميكية نشطة وأكثر مهنية من جهة، وجلب الاستثمارات الخاصة من جهة أخرى، ويجب أن تقوم هذه الشراكة على تكامل الأدوار بين الفاعلين، والتقاسم العادل للمخاطر والمنافع، وتوفير الثقة المتبادلة بين الشركاء.

وتعاني إفريقيا من أزمة عدم توفر الطاقة لدى السكان والأنشطة الاقتصادية، مع استمرار إنقطاعات الكهرباء على مستوى المحطات المركزية، حيث توجد في إفريقيا محطة معطلة من بين كل أربع محطات. ويمثل الانقطاع المتكرر للكهرباء معدل 56 يوم إنتاج في السنة بالنسبة لمؤسسات الصناعات التحويلية. وباختصار تتصف إفريقيا ببنية أساسية ضعيفة كما أن التزود بالكهرباء مكلف وغير مضمون.

يعتبر كذلك قطاع الاتصالات الذي شهد استثمارات عربية، قطاعاً أساسياً للتنمية في الدول الأفريقية، وبصفة عامة يمثل تعزيز البنية التحتية في الدول الأفريقية رهاناً كبيراً كما يمثل كسب هذا الرهان فرصة لتعاون عربي أفريقي ممتد.

ويبدو مما جاء في الفقرات السابقة أن أمام الدول العربية فرصة لبناء إستراتيجية شاملة تحظى بالتنسيق فيما بين الدول المعنية ومعززة بالمصالح المشتركة. ويمكن لهذه الإستراتيجية أن تركز على محاور الاستثمارات الثلاثة المقترحة: استثمارات التكامل بين الدول العربية والدول الأفريقية في ميدان الزراعة والأمن الغذائي العربي، والاستثمارات الداعمة للتنمية الأفريقية في ميدان المنشآت الأساسية والاستثمارات في قطاعات إنتاجية من أجل مردود أفضل للفوائض المالية وتوظيف الخبرة العربية.

وكخلاصة لهذا الفصل، يجب تقييم المتطلبات الإستراتيجية للدول العربية التي تستلزم تدخل الدول المعنية، وتتمثل في الحاجة إلى المنتجات الزراعية الضرورية لأمنها الغذائي، إلى جانب تأمين التمويل بالموارد الطبيعية للصناعات العربية الحالية والمستقبلية؛ مع وضع إستراتيجية للاستثمار في الدول الأفريقية تجمع القطاع الخاص والعام العربيين، تشمل بناء نظم معلومات للمستثمرين والحرص على تواصل مباشر ومنتظم بينهم. ويجب عند إنجاز أي استثمار الاهتمام بالبيئة والثقافة، وتوظيف العمالة المحلية والاستعانة بالمؤسسات الوطنية، كما يجب إعطاء الأولوية للشراكة العربية والأفريقية لكسب الخبرة ولتفادي المنافسة السلبية. لذا فمن المطلوب التنسيق بين المستثمرين العرب لتفادي المنافسة فيما بينهم ولخلق شروط التكامل والتعاون.

كما يتعين، فيما يخص الاستثمارات المتعلقة بالإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، تحديد ما يجب إنجازه في إفريقيا، وما يجب أن ينجز في الدول العربية وذلك على المدى البعيد. كما يكون من المناسب فيما يتعلق بالاستثمارات الداعمة الخاصة بالمنشآت الأساسية، إشراك الوسائل العربية للدراسة والإنجاز في تحقيق هذه الاستثمارات.

وبخصوص الاستثمارات من أجل مردود أفضل للفوائض المالية واستعمال الخبرة العربية، يجب تقييم الطلب على الموارد الطبيعية على المدى البعيد والتعرف على المتعاملين الذين يمكنهم الاستثمار والبلدان المناسبة لاستقبال الاستثمارات.

كما يجب أن يستند الاستثمار على دراسات جدوى لتحديد وسائل الإنجاز، ومقارنة الاستثمارات في إفريقيا مع فرص في بلدان أخرى من باقي الدول من حيث العائد، والمخاطر وكذا الإقتداء بالتجارب الناجحة.

كما يفضل أن يكون التنسيق بين مختلف المؤسسات العربية المعنية، فعالاً مع توزيع الأدوار بينها. ولنجاح الإستراتيجية العربية، يجب أن تقدم شروطاً قريبة من تلك التي تطرحها الدول الأخرى المنافسة في الأسواق الأفريقية.

وبالنسبة للاستثمار المباشر يجب مساعدة القطاع الخاص والمؤسسات العربية الكبرى لتمكينها من التواجد في إفريقيا في القطاعات الهامة مثل: المحروقات، والكيماويات، والبنوك والاتصالات والموانئ.

ويعتبر - عند الإمكان - تكوين شركات مختلطة عربية وأفريقية أداة مفضلة لتأمين التنسيق والثقة الضرورية من أجل تنمية مستدامة لصالح الطرفين.

كما على الإستراتيجية العربية أن تنظر في إمكانية مساعدة المستثمرين العرب ذوي الحجم الصغير والمتوسط من خلال دعم الصناديق التي تقدم تشجيعاً وضمانات للقطاع الخاص.

الفصل الرابع

بعض الاستثمارات العربية في أفريقيا

1-4/ استثمارات بعض الشركات العربية في أفريقيا

رصدت الدراسة آراء بعض الشركات العربية المستثمرة في أفريقيا وذلك للاستفادة من خبراتها وتجاربها ومعرفة آرائها حول المعوقات التي واجهتها عند الاستثمار في المنطقة وسبل تعزيز الاستثمارات العربية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، تم إجراء مقابلات مع ممثلي الشركات العربية الآتية:

1. مؤسسة موانئ دبي العالمية (الإمارات): قامت المؤسسة في أكتوبر 2007 بتوقيع اتفاقية تشغيل

وتطوير محطات الحاويات بداكار في السنغال، وتمتلك الشركة حوالي 90% من أسهم ميناء داكار بجمهورية السنغال باستثمار بلغ حوالي 75 مليون يورو. كما تمتلك عدداً من الفنادق في جنوب أفريقيا. وترغب الشركة في توسيع مجالات عملها في أفريقيا من خلال الاستثمار في ميناء "مابوتو" بجمهورية موزمبيق، وميناء "دار السلام" بجمهورية تنزانيا المتحدة. وقد وقعت "جافزا" التابعة لشركة دبي العالمية اتفاقية مع الحكومة السنغالية لإقامة منطقة اقتصادية خاصة في السنغال وستستثمر الشركة حوالي 800 مليون دولار في المشروع الذي ينتظر الانتهاء من مرحلته الأولى منه بحلول عام 2010.

2. شركة اتصالات (الإمارات): توجد "اتصالات" في السوق الأفريقي منذ عام 2005 حيث

تمتلك الشركة تسع شبكات للمحمول في أفريقيا من بينها توجو، بنين، بوركينا فاسو، نيجيريا، الكامبيرون ومالي وتعمل بالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص المحلي. وتمتلك الشركة 51% من شركة "زانتل" في تنزانيا و 70% من أسهم شركة "اتلانتيك تيليكوم"، التي تمتلك أغلبية الحصص في العديد من شركات الهواتف المتنقلة في بوركينا فاسو، والجابون، والنيجر، وتوجو، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وساحل العاج، ويبلغ عدد المشتركين فيها نحو 2.8 مليون مشترك. كما تمتلك الشركة "اتصالات بنين"، وتقوم بالتفاوض في عدد آخر من الدول الأفريقية للحصول على التراخيص للعمل بها.

3. شركة استثمار رأس الخيمة للمعادن (الإمارات): بدأت هذه الشركة أعمالها بالشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في أبريل 2007 باستثمار قدره 30 مليون دولار وامتلكت حق استغلال مناجم النحاس والكوبلت والحجير بمنطقة " لوبومباشي " في جمهورية الكونجو الديمقراطية، وتقوم حاليا بإجراء الدراسات الخاصة بالتنقيب. ولدى الشركة خطط مستقبلية للاستثمار في مجال إنتاج الاسمنت في جمهورية زامبيا.
4. مجموعة الخرافي (الكويت): استثمرت المجموعة في أفريقيا منذ أوائل عام 1990 في قطاع السياحة (بناء وإدارة الفنادق والمنتجعات) وقطاع الزراعة وقطاع المقاولات بحجم استثمارات يبلغ حوالي 500 مليون دولار. وتعمل الشركة في كل من جنوب أفريقيا، جامبيا، إثيوبيا، وستفتتح فندق "ريجنسي أوباي" بكيب تاون بجنوب أفريقيا في مطلع عام 2010 و تمتلك فندق "ريجنسي جوهانسبيرغ" وعدة فنادق في داكار وأديس أبابا ومنتجعات في جامبيا. ولا تعتمد الشركة على شركاء من القطاع العام أو الخاص ولكنها تعتمد على بعض الكوادر المحلية لإدارة استثماراتها في أفريقيا.
5. شركة زين (الكويت): قامت الشركة في عام 2007 بشراء 75% من أسهم شركة "ويسترن تيليسيستمز ليمتد" في غانا مقابل 120 مليون دولار. وستتم عملية تملك الشركة من خلال وحدة سيلتل (CELTEL) التابعة لشركة زين والتي امتلكتها في عام 2005 مقابل 3.36 مليار دولار أمريكي. وتعمل شركة زين بالشراكة مع كل من القطاع الخاص والحكومات في 15 دولة إفريقية: تشاد، الجابون، مدغشقر، الكونجو، سيراليون، الكونجو الديمقراطية، زامبيا، نيجيريا، كينيا، تنزانيا، بوركينافاسو، غانا، النيجر، ملاوي، يوغندا. وقد استثمرت شركة زين في القارة الأفريقية حتى عام 2008 حوالي 7 مليار دولار ولديها 36.9 مليون مشترك وتعتبر الرائدة في مجال الاتصالات في 11 من أصل 15 دولة أفريقية التي تتواجد فيها.
6. الشركة الكويتية الأفريقية للاستثمار (الكويت): استثمرت الشركة في أفريقيا (السنغال) منذ عام 2006 في القطاع المالي والقطاع العقاري والقطاع السياحي ويبلغ حجم استثمارات الشركة في

أفريقيا (السنغال، الجزائر، والمغرب) نحو 155 مليون دولار. لا تعتمد الشركة على الشركاء الأفارقة من غير الدول العربية (لديها شركاء من المغرب وتونس) إلا أنها بصدد إعداد بعض الدراسات للنظر في إمكانية الشراكة مع القطاع العام والخاص الأفريقي.

7. مجموعة أوننا-أومنيوم شمال أفريقيا (المغرب): يشمل مجال نشاط المجموعة في أفريقيا الصناعات الغذائية، وقطاع المناجم والصناعات المعدنية، والمصارف. تعمل شركة مناجم التابعة للمجموعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالشراكة مع كوستامين الكونغولية والتي لديها رخصتين لتتقيب الكوبالت وتقوم المجموعة بإعداد دراسات جدوى للتتقيب لمشروع باكودو بالجابون. وحصلت شركة لسيور كريستال التابعة للمجموعة وبالشراكة مع لسيور فرنسا على نسبة 34% من شركة "مصفاة أفريقيا" المتخصصة في تكرير النفط. كما توسع "التجاري وفا بنك" التابع للمجموعة في أفريقيا من خلال تواجده في السنغال وشراؤه فروع مجموعة "القرض الفلاحي" "Crédit Agricole" الفرنسية في أفريقيا.

8. اتصالات المغرب (المغرب): اقتنت الشركة 51% من رأسمال "أوناتيل للاتصالات" (بوركينا فاسو) في عام 2006 بقيمة 220 مليون يورو، وفي عام 2007 اقتنت 51% من رأسمال "جابون للاتصالات" (الجابون) بقيمة 61 مليون يورو، كما اقتنت 51% من "سوتيلما" (مالي) في يناير 2009 بقيمة 252 مليون يورو، وتعمل اتصالات المغرب في تلك الدول الثلاث بالشراكة مع القطاع العام.

9. التجاري وفا بنك (المغرب): لدى البنك فرع في السنغال يحتل المرتبة الأولى بحصة في السوق تعادل حوالي 29%، كما أقدم على شراء 51% من رأسمال بنك مالي الدولي، ثاني أكبر بنك في مالي. وقد أبرم البنك في نوفمبر 2008 صفقة لشراء جميع فروع المجموعة الفرنسية "القرض الفلاحي" في أفريقيا. وتمكن البنك عبر هذه الصفقة من شراء حصة الأغلبية في شبكة مصرفية تضم 5 بنوك أفريقية بقيمة 250 مليون يورو. وتشمل الصفقة حصة 81% من "مصرف الكونغو"، و51% من «الشركة الإفوارية للبنوك» في ساحل العاج، و65% من

"الشركة الكامرونية للبنوك"، وحصه 59% من مصرف "الاتحاد الجابوني للبنك"، و95% من المصرف السنغالي "كريدي دي سنغال".

10. شركة أوراسكوم تيليكوم (مصر): تعمل الشركة في زيمبابوي وأسست في عام 2008 "تيلسيل جلوب" للاستثمار في شبكات الهاتف المحمول في أفريقيا. وتبحث شركة "تيلسيل جلوب" المملوكة بنسبة 100% لأوراسكوم تليكوم عن فرص العمل في مالي وغينيا الاستوائية، بعد تمكنها من الاستحواذ على ثلاث شركات في بوروندي وأفريقيا الوسطى وناميبيا حيث اشترت شركة "سل وان" الناميبية لتشغيل شبكات اتصالات الهواتف المحمولة مقابل 59 مليون دولار. وترغب أوراسكوم تيليكوم اختراق الأسواق الأفريقية الواعدة وذلك لتدني نسبة انتشار الهاتف المحمول فيها وعدم تأثرها بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية.

11. شركة السويدي للكابلات (مصر): استثمرت الشركة في قطاع الطاقة والكهرباء في أفريقيا وأنشأت مصانع في كل من: غانا، زامبيا، إثيوبيا، كينيا، نيجيريا، سيراليون، وأوغندا، لإنتاج عدادات قياس الطاقة الكهربائية وملحقاتها. وقد بدأت أعمالها بأفريقيا عام 1999 وتبلغ بعض استثمارات الشركة في المنطقة ما يلي:

- غانا: رأس المال المدفوع 5.5 مليون دولار ورأس المال العامل 8 ملايين دولار
- زامبيا: رأس المال المدفوع 3 ملايين دولار ورأس المال العامل 5 ملايين دولار
- إثيوبيا: رأس المال المدفوع 3 ملايين دولار ورأس المال العامل 21 مليون دولار

12. شركة "المقاولون العرب" (مصر): استثمرت الشركة في مقاولات الطرق والمباني في نيجيريا، غانا، غينيا الاستوائية، بنين، الكاميرون، تشاد، بوتسوانا، رواندا، وأوغندا. بدأت الشركة أعمالها بأفريقيا في عام 1991 برأس مال قدره 100 مليون دولار. وتعمل شركة "المقاولون العرب" بالشراكة مع القطاع الخاص الأفريقي.

/2-4/ أهم معوقات الاستثمارات العربية في أفريقيا

أعربت الشركات العربية المذكورة أعلاه عن رضاها عن استثماراتها في أفريقيا. كما أكدت على أنها واجهت بعض المعوقات ومن أهمها:

- المعوقات الإدارية المتعلقة ببطء الإجراءات الخاصة بالاستثمارات في أفريقيا،
- المعوقات القانونية المتعلقة بتغيير الإجراءات والقوانين وتطبيقها وحل النزاعات وتفعيل الاتفاقيات الموقعة مع بعض البلدان الأفريقية والتي تمنح الأفضلية لمنتجات الشركات العربية من حيث تخفيض الرسوم الجمركية أو أولوية الشراء،
- المعوقات البشرية حيث تفتقر بعض الدول الأفريقية للخبرات المحلية والكفاءات البشرية المدربة على طبيعة الأعمال التي تتجزأها،
- عدم توفر الأمن والاستقرار في بعض الدول الأفريقية،
- قيام بعض الدول غير العربية باستخدام أدوات ضغط على بعض الحكومات الإفريقية لضمان الحصول على ميزات تجارية لشركاتها بما يخل بفرص المنافسة التجارية الطبيعية مع لجوء بعض الشركات الأجنبية إلى أسعار غير تجارية،
- المعوقات المالية الخاصة بتمويل المشاريع والبطء في دفع المستحقات في بعض الأحيان والتعثر في توفير السيولة النقدية في الدول الإفريقية بالدولار الأمريكي أو العملات الأخرى الدولية وانخفاض قيمة العملات المحلية،
- المعوقات المتعلقة بضعف البنية التحتية وتوفر مصادر الطاقة ووسائل النقل،
- المعوقات الاجتماعية المتعلقة باختلاف البيئة الاجتماعية عما هو موجود في الدول العربية ولذا يجب إعداد العاملين جيدا لمواجهة ذلك،
- المعوقات المتعلقة بنقص الضمانات وتقلبات السوق الأفريقي وغياب الإستراتيجيات لدى بعض الحكومات الأفريقية،

4-3/ رأي القطاع الخاص العربي في ما يمكن أن تقدمه مؤسسات التمويل الإنمائي العربية

رحبت الشركات العربية بتوفير الدعم المالي والإداري من قبل الصناديق العربية للاستثمار في أفريقيا واقتُرحت ما يلي:

- 1- إعداد دليل للإجراءات يوفر الحماية لرؤوس الأموال العربية والذي قد يساعد في التغلب على المعوقات التي تواجه الشركات المستثمرة في أفريقيا.
- 2- إبرام اتفاقيات تمويلية وتجارية مع الدول الأفريقية لمنح التسهيلات المالية والتجارية للشركات العربية المعتمدة لدى مؤسسات التمويل العربية وتحقيق أفضلية تجارية لها في أسواق تلك الدول. تهدف الاتفاقيات إلى إعطاء الأفضلية للشركات العربية على الشركات المنافسة الأخرى من الدول غير العربية وتحقيق بعض الأفضليات المالية من معدلات فوائد معقولة وفترات سداد تفضيلية.
- 3- إعداد قائمة للشركات العربية القادرة على تنفيذ المشروعات في السوق الأفريقية.
- 4- اعتماد قائمة شركات عربية قوية وذات تجربة أفريقية ناجحة لدى مؤسسات التمويل العربية وتقديمها للأسواق الأفريقية ومنحها ميزات تمويلية وأفضلية تجارية لتدعيمها في السوق وتعزيز فرصها في المنافسة. ويتم إختيار الشركات العربية وفقاً لمعايير عملية مثل القدرة المالية والكفاءة الإدارية للشركة، الخبرة السابقة في الأسواق الأفريقية، طبيعة النشاط وملائمته لطبيعة السوق الأفريقية، ومدى انعكاس فوائد توسع تلك الشركات اقتصادياً واجتماعياً على مجتمعاتها الأصلية.
- 5- ضرورة مواصلة الاتصال بالشركات العربية العاملة في أفريقيا وإلقاء الضوء على تجاربها الناجحة.
- 6- ربط تقديم التمويل بشروط ميسرة لحكومات الدول الأفريقية بإسناد تنفيذ المشروع الممول من قبل الصناديق العربية إلى الشركات العربية واقتصار عطاءات المشاريع على الشركات العربية وحدها أو بالمشاركة مع الشركات محلية أخرى.

- 7- تنظيم اجتماعات ولقاءات دورية بين الصناديق العربية والشركات العربية المؤهلة لمناقشة الخطط التسويقية لتلك الشركات ونسبة المحقق منها وتقديم النصائح المالية لها والتنسيق لوضع خطط عمل مشتركة لتحفيزها بما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية لتلك الصناديق.
- 8- إعطاء أولية تمويلية لمشروعات البنية التحتية لما لها من أهمية اقتصادية قصوى لدى الحكومات.
- 9- توجيه إعلانات العطاءات للشركات العربية العاملة في أفريقيا مباشرة.
- 10- لا بد أن تضمن الصناديق العربية أن تقوم الحكومات الأفريقية بسداد نصيبها في التمويل في المواعيد المقررة وبدون تعطيل وأن يكون هذا شرطاً لاستمرار صرف القرض.

الفصل الخامس

آليات الاستثمار العربي في أفريقيا

1-5/ إستراتيجية بعض الدول المنافسة: التجربة الصينية

من شروط نجاح هذه الإستراتيجية العربية، أن تؤمن أحسن الظروف لإنجاز مشاريع الاستثمارات في المحاور الثلاثة التي تم عرضها في الفصل الثالث. كما يجب أن تحقق شروط المنافسة مع الدول الصاعدة الحديثة التي تنشط في أفريقيا.

يمكن الاستفادة من التجربة الصينية في تحديد أدوات التمويل ووسائل إنجاز المشاريع. وعلى سبيل المثال جاء في ختام القمة الصينية الإفريقية، 2006، لتحديد إطار التعاون الاستراتيجي بين الطرفين ما يلي :

"نعلن بجلاء تأسيس شراكة إستراتيجية بين الصين وإفريقيا شراكة إستراتيجية من نوع جديد تتميز بالمساواة والثقة المتبادلة على المستوى السياسي، والتعاون الاقتصادي حسب قاعدة أربح وتربح (Win-Win)، والتبادلات المفيدة على المستوى الثقافي".

وكانت هذه فرصة لإنشاء صندوق تنمية صيني - إفريقي، برأس مال أولي مقداره 5 مليار دولار أمريكي.

جاءت الصين بنظرة جديدة للشراكة الصينية الأفريقية. تساهم في كل المجالات وباختصاصات مختلفة : بناء السدود في عدة دول إفريقية، تركيب شبكات الألياف البصرية (Optic Fiber)، والشبكات اللاسلكية ، وبناء المستشفيات، ومستوصفات، ومدارس، وتقديم قروض دون فائدة. زيادة على ذلك عرضت على بعض الدول شراكة كاملة: منجم، و سد، و محطة كهرومائية، وخط سكك حديدية، وطريق سريع، ومصفاة للبتروول.

تتعلق هذه المساهمة بالقطاعات الحكومية، يضاف إليها الاستثمار المباشر الخاص بالجالية الصينية المتواجدة بكثرة وفي قطاعات مختلفة في الدول الأفريقية. وتقدم الحكومة الصينية وسفاراتها مساعدات

ثمينة للجالية الصينية العاملة بإفريقيا من خلال : تزويدها بالمعلومات النافعة، والاستشارات القانونية، وقروض بلا فوائد، ومكافآت للعمال في الخارج عند عودتهم إلى وطنهم.

تتمثل المشاركة الحالية الصينية في أفريقيا في مصانع تحويلية وفنادق ومطاعم في الوقت الذي يضع فيه المستثمرون والشركاء الغربيون شروطاً مسبقة لشركائهم الأفارقة. يتعامل المستثمرون الصينيون على مبدأ أقرب للمساواة. وتفرض السلطات الصينية على مؤسساتها العمومية والخاصة حسن التصرف مع البلد المضيف، وخاصة احترام القوانين المحلية، والإجابة على طلبات العروض بشفافية، واحترام قانون العمل لصالح عمال البلد المستقبل، والمحافظة على البيئة.

مثال لقرض صيني

الإطار الثالث

وهذا مثال لقرض بين البنك الصيني للتصدير والاستيراد (Chinese Exim Bank) وجمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم ترتيبها الأخيرة في قائمة "المنجزين لأعمال لسنة 2009" (Doing Business 2009). تتراوح قيمة القرض ما بين خمسة وسبعة مليارات دولار أمريكي، لتمويل منشآت أساسية هامة منها 2000 ميل من السكك الحديدية، وطريقاً سريعاً طوله 2125 ميلاً، و31 مستشفى، و145 مركزاً صحياً، وجامعتين. وما بقي من المبلغ يستغل في تمويل شركة مختلطة في قطاع المناجم.

يتمثل أهم نجاح للإستراتيجية الصينية في أفريقيا في أنها تمكنت من رفع مستوى المعاملات التجارية مع الدول الأفريقية من حوالي 10 مليارات دولار في عام 2000 إلى 106 مليارات دولار في عام 2008 حسب تصريح لوزير التجارة الصيني الذي أوضح كذلك أن الاستثمارات الصينية في أفريقيا بلغت 5 مليارات دولار في نهاية عام 2008.

5-2/ الشروط الضرورية لشراكة عربية أفريقية ناجحة:

- لنجاح إستراتيجية الدول العربية عليها أن تقدم عروضاً قريبة مما تعرضه الدول المنافسة. ويقضي ذلك تنسيقاً كبيراً بين مختلف المستثمرين العرب، وتعاوناً بين القطاعين العام والخاص.
- وضع إستراتيجية تنفيذية تحدد المراحل والمسؤوليات.

- أن تكون الدول الأفريقية على بينة من هذه الإستراتيجية وأن تعتبرها دعماً لجهودها التنموية وأن تشارك في تنفيذها.
- أن تسبق هذه الإستراتيجية دراسات تحدد الأهداف العملية والاستثمارات المنشودة، والدول الأفريقية المستهدفة، والمشاركين العرب من القطاع الخاص والقطاع العام على أن يبدأ التنفيذ في عدد محدود من الدول الأفريقية و في قطاعات معينة.
- أن تكون أساليب التعاون بين القطاع الخاص العربي والقطاع العام (حكومات/ صناديق) واضحة وأن تحدد الأدوار على أن يكون التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص فاعلاً خاصة في المرحلة الأولى من الاستثمارات.
- أحد نماذج التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام في إطار الاستثمار العربي في أفريقيا هو مشاركة القطاع العام (من خلال مؤسسات التمويل الإنمائي العربية) في تمويل البنية التحتية بالتنسيق مع الحكومة الأفريقية المعنية في إطار الاستثمارات الزراعية لتأمين الأمن الغذائي العربي.
- أن يعمل المستثمرون العرب بصفة متكاملة ومنسقة في الأسواق الأفريقية لتفادي المنافسة غير المفيدة على أن يحدد المتعاملون في القطاع الخاص آليات التشاور والتنسيق فيما بينهم.
- أن يشارك القطاع العام (من خلال مؤسسات التمويل الإنمائي العربية) في تمويل دراسات الجدوى الأولية للاستثمارات بناءً على الإستراتيجية التي يتم اعتمادها وأن يساعد في تنظيم ندوات استثمارية لصالح المستثمرين العرب.
- لتحقيق أهداف الإستراتيجية العربية للاستثمار في أفريقيا، يمكن التفكير في شراكة مع مؤسسات غير عربية لها الخبرة الفنية والإمكانات التسويقية إلى جانب المساهمة والتمويل على أن يبقى الجانب العربي صاحب القرار النهائي في الشراكة. هذا الأسلوب يكون مناسباً في العمليات التي تستهدف التصدير للأسواق العالمية في المواد الزراعية أو الصناعية أو تخصص إنجاز وإدارة منشأة كبيرة في التنمية الأساسية (مطارات ، موانئ، طرق سيارة) أو في الخدمات التعليمية أو الصحية المتميزة (مستشفيات كبيرة / جامعات).

• دراسة إمكانية وضع إطار رسمي للاستثمار العربي في أفريقيا يلزم الدول الأفريقية بتوفير التشجيع والحماية للاستثمار العربي على غرار ما هو معمول به مع دول أخرى. (اتفاقية عربية أفريقية لتشجيع وحماية الاستثمار).

• دراسة كيفية مساعدة المستثمر العربي الصغير والمتوسط من خلال تحفيز المؤسسات المختصة في أفريقيا لضمان الاستثمار ودراسة شروط تشجيعية توفر للمستثمر الضمانات المناسبة.

يبدو أن تلك هي أهم الشروط المطلوب تحقيقها للانطلاق في وضع وتنفيذ إستراتيجية للاستثمار العربي في أفريقيا. إلى جانب ضرورة أن يشعر الأفارقة بأن الاستثمار العربي أتٍ لمساعدتهم على دفع عجلة التنمية في دولهم و يحترم خياراتهم وثقافتهم ويختلف عن الاستثمار الأوروبي التقليدي والاستثمار الصيني الجديد، حيث أن العلاقات العربية الأفريقية هي علاقات أزلية يربطها الجوار والمصلحة المشتركة و تبنى على الاحترام المتبادل والمشاركة في المنافع والمخاطر .

لا شك أن بناء إستراتيجية تجمع بين أكثر من 20 دولة عربية أكثر تعقيداً من بناء إستراتيجية تخص دولة واحدة كما هو الحال بالنسبة للصين أو الهند مثلاً. لكن توجد مصلحة وطنية عربية في الانطلاق في مثل هذه الإستراتيجية نظراً للمخاطر التي تواجه الأمة العربية في غذائها وفي مكانتها في الاقتصاد العالمي، وأفضل طريق لمواجهة هذه التحديات هو إعادة انتشار الاستثمارات العربية بصفة منظمة وحسب رؤية بعيدة الأمد وطبقاً لإستراتيجية واضحة المعالم تشترك في تنفيذها كل إمكانات الأمة العربية من حكومات وقطاع خاص وصناديق تنموية.

مثال لصيغة تعاون لتمويل عملية بأسلوب BOT-BOO

- صيغة تعاون لشراكة ثلاثية لتمويل استثمار في إطار عملية امتياز خدمة عمومية بأسلوب BOT, BOO تجمع بين:
- دولة و/أو سلطة مؤهلة من دول إفريقية تقرر وضع خدمة عمومية تحت الامتياز مثلا (توزيع مياه الشرب، الصرف الصحي، أو إنجاز الطاقة الكهربائية، أو معالجة النفايات المنزلية، أو بناء مستشفى، أو شق طريق سريع بالتحصيل، أو إنجاز جامعة، أو مرافق ميناء، ومطارات...)
 - مستثمر عربي يتقدم بالتمويل الضروري لإنجاز الاستثمار و/أو إعادة إعمار الهياكل الموجودة؛
 - شريك من بلد ثالث (مستثمر محترف) يتمتع بمهارة كافية للتصميم والتنفيذ والإدارة فيما بعد، للخدمة المعنية بالامتياز.
- المطلوب هو اعتماد صيغة جديدة للتعاون جنوب - شمال - جنوب لتفعيل المساعدة الخارجية ومن أجل تكامل استراتيجي بين الدول العربية والإفريقية.
- لتحقيق هذا الهدف يجب استغلال :
- المهارة الفنية والإدارية لدى بلدان الشمال ولدى القطاع العربي الخاص؛
 - فائض التوفير العربي المتاح لتمويل استثمارات من نوع BOT؛
 - توجيه المساعدات الخارجية الممنوحة من الدول العربية ومن دول الشمال نحو تمويل منشآت أساسية في إطار شراكة القطاعين العام والخاص مع إعطاء الأولوية للقطاع الاجتماعي : مثل بناء جامعة إقليمية، أو مستشفى إقليمي، أو وسائل اتصال ونقل ... الخ.
- على سبيل المثال، لو كانت هناك حاجة لإنشاء جامعة إقليمية كبيرة لاستيعاب طلاب من 4 أو 5 دول إفريقية مجاورة، وما يعيق إنشاء الجامعة هو تمويل الاستثمار، والخبرة لتصميم وإدارة المؤسسة. تشمل الموارد المالية : تكلفة التشغيل، ومنح الطلاب، وإهلاك الأجهزة. لتلبية هذه المطالب يمكن تصور :
- توفير موارد مؤسسة تمويلية عربية لتمويل المشروع في إطار امتياز من نوع (Build , Operate and Own (B.O.O.-B.O.T. ... الخ،
 - الاستعانة بشريك من دولة شمالية و/ دولة عربية لتصميم، وإنجاز واستغلال البنية الأساسية؛
 - وتوجيه جزء من المساعدة الخارجية الممنوحة من دول الشمال ومن الدول العربية، لتغطية نفقات التشغيل، وإستهلاك الاستثمار وإعانة الطلاب.
 - ومن الطبيعي، تقتضي هذه الصيغة، التعاقد بين مختلف الشركاء : الدول الإفريقية، والمؤسسات العربية الإنمائية، والدول العربية والجهات المانحة من دول الشمال.

الخلاصة

- يوجد تكامل واضح بين الدول العربية والأفريقية، كما توجد فرص كثيرة للتعاون والعمل المشترك. من ناحية الدول الأفريقية: تزخر تلك الدول بموارد طبيعية عديدة، أراضٍ صالحة للزراعة، موارد مائية كثيرة، معادن متعددة، موارد بشرية، كما توجد رغبة سياسية قوية لاستقطاب الاستثمار العربي. من الناحية العربية: توجد حاجة إلى ضمان الأمن الغذائي العربي وإعادة انتشار الاستثمار الخارجي بالتركيز على الخبرة المكتسبة في الكثير من القطاعات، كما توجد رغبة في الاستثمار في أفريقيا.
- التجارب الاستثمارية العربية في أفريقيا مشجعة؛ عائد محترم إلى جانب بعض المعوقات منها الإدارية ومنها التنموية.
- تبين الدراسة بعض النماذج التي يمكن للاستثمار العربي أن يتبعها في توسعه الأفريقي. هذه النماذج تتطلب تعاوناً بين القطاع الخاص العربي ومؤسسات التمويل الإنمائي العربية كما تتطلب مجهوداً للحصول على المعلومات الخاصة بالاقتصادات الأفريقية و التنسيق بين المستثمرين العرب في مساعيهم الأفريقي.
- من الأهمية بمكان أن يكون الاستثمار العربي في أفريقيا مندمجاً في الخطط التنموية للدول الأفريقية ومحترماً للأهداف التنموية لهذه الدول وأن يسمح بإحداث قيمة إضافية في هذه الدول.
- حاولت هذه الدراسة تقديم بعض الأفكار حول كيفية تنظيم وتشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا، لكنها لا ترقى إلى مستوى رؤية أو إستراتيجية متكاملة شاملة للاستثمار العربي في أفريقيا. بناء رؤية أو وضع إستراتيجية يتطلب مشاورات واسعة ودراسات مختلفة يشارك فيها كل الفاعلين في الساحة الاقتصادية العربية وكذلك أصحاب القرار مع العلم أن الاستثمار العربي في أفريقيا من شأنه أن يساعد على انتشار سليم للاستثمار العربي وعلى الإسهام في الإنتاج العالمي في الزراعة والصناعة والخدمات.
- ويمكن للمصرف النظر في الإسهام في تنفيذ النتائج التي توصلت إليها الدراسة، في حدود مهامه وإمكانياته. وفي هذا الإطار يمكن للمصرف النظر في المسائل التالية:

- متابعة انتشار الاستثمارات العربية في الدول الأفريقية،

- تنظيم لقاءات بين الجهات المعنية بالاستثمار العربي بالدول الأفريقية وخاصة المستثمرين الخواص،
- مواصلة الإسهام في تمويل إعداد الدراسات الأولية للكشف عن فرص الاستثمار العربي في أفريقيا،
- إعطاء الأهمية اللازمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية التي تدعم الاستثمارات العربية في الدول الأفريقية خاصة في ميدان الأمن الغذائي العربي.

والله الموفق.

قائمة الملاحق

الصفحة	الوصف	الملحق
46	ترتيب دول أفريقيا حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها (2009)	1
47	التوزيع الجغرافي للالتزامات الكلية لمؤسسات التمويل الإنمائي العربية حتى نهاية 2007	2
48	التوزيع القطاعي للعمليات الممولة من قبل مؤسسات التمويل الإنمائي العربية في البلدان الأفريقية غير العربية (عام 2007)	3

(الملحق 1)

ترتيب دول أفريقيا حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها (2009)

إغلاق المشروع	تنفيذ العقود	التجارة عبر الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمرين	الحصول على الائتمان	تسجيل الممتلكات	توظيف العاملين	استخراج تراخيص البناء	بدء المشروع	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	اقتصاد
7	10	1	1	2	7	20	8	3	1	1	موريشس
8	13	25	3	1	1	10	17	5	2	2	جنوب أفريقيا
1	17	27		3	4	1	12	23	8	3	بوتسوانا
3	2	28	18	11	3	21	3	4	16	4	ناميبيا
10	19	26	36	14	2	16	10	1	14	5	كينيا
16	5	5	13	3	14	2	30	29	23	6	غانا
12	15	30	5	11	6	11	26	32	7	7	زامبيا
34	7	8	6	6	39	4	22	6	6	8	سيشيل
4	24	31	7	46	4	33	4	2	30	9	سوازيلاند
9	12	29	4	17	16	34	15	7	18	11	إثيوبيا
13	16	23	25	6	7	46	2	34	10	12	نيجيريا
6	18	22	8	26	7	24	7	33	20	13	ليسوتو
19	1	9	21	14	7	27	28	42	14	14	تنزانيا
22	8	4	44	43	19	15	5	12	12	15	جامبيا
26	27	39	11	11	7	14	1	37	19	16	ملاوي
34	4	40	10	43	27	5	13	16	5	17	رواندا
24	22	21	16	3	16	30	35	35	26	18	موزمبيق
34	3	2	23	20	16	18	39	13	37	19	الراس الأخضر
34	35	10	17	6	45	28	32	17	4	20	مدغشقر
18	20	44	29	26	27	29	6	18	17	22	بوركينافاسو
11	31	3	41	42	27	38	37	22	11	23	السنغال
25	32	14	19	32	19	37	33	8	27	24	الجابون
34	33	15	9	20	39	12	36	9	35	25	جزر القمر
29	29	17	37	6	27	39	41	41	3	26	سيراليون
30	38	13	12	26	19	44	18	45	9	27	ليبيريا
33	11	36	36	17	7	9	25	44	38	28	زيمبابوي
5	22	32	31	32	27	26	19	39	39	30	ساحل العاج
14	34	6	30	26	27	35	34	31	44	31	توجو
15	43	19	42	17	19	25	24	36	40	32	الكاميرون
20	37	38	34	32	27	13	14	18	36	33	مالي
34	9	18	38	26	19	7	45	15	41	34	غينيا الاستوائية
28	46	43	277	6	7	45	42	24	32	35	أنجولا
23	45	15	39	32	27	16	21	25	28	36	بنين
17	25	11	40	43	39	36	20	40	42	37	غينيا
27	26	41	25	32	27	8	38	38	34	38	النيجر
34	6	37	20	16	45	40	9	46	43	39	إريتريا
34	39	34	27	20	27	22	27	11	45	40	تشاد
34	42	7	32	32	39	31	4	21	22	41	ساوتومي وبرنسيب
34	41	42	22	32	39	19	11	43	24	42	بوروندي
34	28	12	24	20	27	43	40	10	33	43	الكونجو
34	28	12	24	20	27	42	44	20	46	44	غينيا بيساو
34	40	45	45	20	19	23	31	27	29	45	أفريقيا الوسطى
32	44	35	33	32	39	32	43	28	31	46	جمهورية الكونغو الديمقراطية

المصدر : Doing Business 2009

الملحق (2)

التوزيع الجغرافي للالتزامات الكلية لمؤسسات التمويل الإئتماني العربية حتى نهاية 2007

الإقليم	عدد الدول	عدد العمليات	المبلغ (مليون دولار)	(%)
1 البلدان العربية	22	2220	47387	59
2 البلدان الأفريقية	43	1799	12641	16
3 البلدان الآسيوية	38	1213	18164	23
4 بلدان أمريكا اللاتينية	25	209	1235	1
5 بلدان أخرى	7	52	570	1
المجموع الكلي	135	5493	79997	100

المصدر: سكرتارية مجموعة التنسيق

الملحق (3)

التوزيع القطاعي للعمليات الممولة من قبل مؤسسات التمويل الإنمائي العربية

في البلدان الأفريقية غير العربية

(عام 2007)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

مبلغ التمويل	القطاع
476.57	النقل والاتصالات
82.21	الكهرباء والمحروقات
100.87	المياه والصرف الصحي
87.52	الزراعة والثروة الحيوانية
-	الصناعة والتعدين
198.91	عمليات أخرى
946.08	المجموع

المصدر: سكرتارية مجموعة التنسيق

